الفصل السابع

سكان سلطنة عمان

إعداد

أ. د. محمد محمد زهرة

قسم الجغرافيا - كلية الآداب

أستاذ الجغرافيا البشرية بجامعتي القاهرة والإمارات العربية

جامعة العين - الإمارات العربية

obeikandl.com

obeikandl.com

سكان سلطنة عمان

لقد كان لظهور نتائج تعداد ١٩٩٣[١] أثر كبير في إمكانية تناول موضوعات عن سكان عمان لم تدرس قبل ذلك لقصور البيانات، وقد أمكن الحصول على نتائج تعداد ١٩٩٣، واستخدم في هذه الدراسة، مما يعطي لهذه الدراسة صفة الشمولية لاعتمادها على بيانات تعداد، بالإضافة إلى دراسة موضوعات لم تسبق دراساتها في الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة:

يعتبر تقدير لوريمر ١٩٠٦ هو أول تقدير لسكان عمان في بداية هذا القرن، وقد اقتصر على عدد السكان وعدد المنازل بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية[٢]، وقد قام تاونسند Townsend ١٩٧٧ ببيانات وتقديرات سكانية لعمان ومناطقها في كتابه عن عمان[٣] . وكذلك قدم بيركس وسنكلير Sinclaire and Birks ١٩٧٨ تقديرات لسكان عمان وبعض العناصر السكانية فيها[٤] . أما شولتز ١٩٨٠ في دراسته عن جغرافية عمان فقد قدم في بعض الصفحات بيانات عن نمو السكان في عمان، وقد أُشير إلى دقتها عن دراسة توزيع السكان وكثافتهم[٥]. وفي عام ١٩٨٢ قدم حسن الخياط دراسته عن الرصيد السكاني لدول الخليج العربية[٦]، وكانت عمان تمثل مشكلة في هذه الدراسة؛ لأنها الدولة الوحيدة التي لم تكن قد أجرت تعداداً سكانياً في تلك الفترة، وقدم الكتاب تقديرات لعمان وكغيرها من التقديرات يشوبها الكثير من الاضطراب وعدم الاتساق مع بعضها البعض، وفي عام ١٩٨٤ قدم فتحي أبو عيانة دراسته عن سكان سلطنة عمان، وهي دراسة تشمل دراسة النمو والتوزيع الجغرافي والمدن وبعض مظاهر التركيب السكاني، وذلك في إطار المتاح من تقديرات وبيانات[٧] وذلك قبل التعداد، ونشرت نفس

الدراسة أيضاً في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٨٥[٨]. وفي عام ١٩٨٥ قدم متولي وأبو العلا موضوعات عن سكان عمان في إطار دراسة سكان دول الخليج والجزيرة العربية[٩]، وبعد ذلك قدم محمد الرويثي دراسة حول الاتجاهات السكانية في شبة الجزيرة العربية[١٠]، وقد كان نقص البيانات والأرقام الخاصة بعمان مشكلة من مشكلات البحث، وفي عام ١٩٨٨ قدم أبو العلا دراسة عن سكان عمان في كتابه عن إقليم عمان، وقد اعتمد على المتاح من بيانات في كتابات سابقة وفي بعض التقديرات السكانية كما فعلت الدراسات السابقة عليه[١١]، وقدم صبحي عبد الحكيم في دراسته عن الأبعاد السكانية لأزمة الخليج موضوعات عن سكان عمان تعتمد على التقديرات وذلك في إطار عرضه لموضوعات دراسته[١٢]، وعرض أيضاً للمتاح من بيانات إحصائية، ثم هناك ١٩٩٤ دراسة لسعود العنسي عن السكان وموارد التنمية ومقوماتها في عمان[١٣]، وقد استعرض بعض البيانات القائمة على التقديرات؛ لأن بيانات التعداد لم تكن قد نشرت وأتيحت للبحث. وقد قدمت الجهات الدولية والإقليمية بيانات وأرقاماً وبعض التحليلات لسكان عمان، وقد اعتمدت الدراسات السابقة عليها بشكل متفاوت.

وعلى ذلك فالدراسة الحالية تتميز باعتمادها على مصدر رئيس وهو التعداد في معظم موضوعاتها، وقد صححت بيانات التعداد والتي وردت في هذه الدراسة العديد من الأخطاء في البيانات والإحصاءات في الموضوعات السكانية المختلفة.

مقدمة عن المصادر الإحصائية:

قبل إجراء التعداد (١٩٩٣) ونشر نتائجه كانت تقديرات سكان عمان تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين المصادر المختلفة كما سيرد فيما بعد. وتعد التعدادات

المصدر الهام والرئيس لبيانات دراسة السكان بشكل متسق حيث تصبح الأرقام بعيدة عن التناقض والتفاوت الكبير، مع ذلك فقد كانت هناك مجموعة من التقديرات.

التقديرات:

تشترك عمان مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي في أن أول تقدير لسكانها في العصر الحديث جاء في بداية القرن العشرين تقريباً (١٩٠٦)(١٤).

وفي ظل غياب مصدر إحصائي عماني، فإن المتوافر هو ما تقدمه هذه الدراسات من أرقام لا تتضمن بالطبع خصائص السكان، حيث ظلت هذه الخصائص غائبة لا يعلم عنها تفاصيل أو حتى مجرد أرقام لفترة طويلة من الزمن. وفي بداية الخمسينيات من هذا القرن حدث تطور إيجابي في هذا الاتجاه وأصبح بالإمكان التعرف على بيانات سكانية لعمان من خلال عدة مداخل ومصادر وجهات هي:

١ - بدأت تقديرات سكان السلطنة في منتصف الخمسينيات تقريباً، وأصبح لدينا سلسلة تقديرات في هذا المجال من خلال تقديرات الأمم المتحدة.

٢ - حدث تقدم في بناء النماذج الديموغرافية والتعرف على الأنماط السكانية، وتقدير أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في تفاوت الأحوال السكانية، وأصبح من السهل تصميم جداول الحياة ، بالإضافة إلى تقدم الأساليب الديموغرافية في بناء نماذج النظير، والحصول على تقديرات سكانية بطرق غير مباشرة، وقد ساعد ذلك في إمكانية عمل تقديرات لبعض العناصر الديموغرافية لعمان كالمواليد والوفيات مثلاً.

٣ - استعانت هذه المنظمات الإقليمية للأمم المتحدة ECWA بخبراء محليين

بالإضافة إلى الخبراء الدوليين أمكنهم زيارة دول المنظمة والتعرف على الظروف والأحوال المختلفة في تلك الدول مما يمكّن من عمل تقديرات ديموغرافية قريبة من الواقع خاصة في ظل تقدم الأساليب الديموغرافية وأساليب المسح الديمغرافي.

٤ - أسهمت (ECWA) عام ١٩٧٤ في إجراء مسح ديموغرافي لخمس مدن عمانية هي: مسقط، ومطرح، وصور، وصحار، ونزوى، كعينة رائدة لعمل مسح لمناطق أوسع في عمان، وتعطي نتائج مثل هذه المسوح مؤشرات ديموغرافية يمكن الاسترشاد بها في استكمال تقديرات السلطنة، كما أجرى مسح ديموغرافي بين عام ١٩٨٤ - ١٩٨٦، وقدرت بناء عليه أحجام السكان لأغراض التنمية.[١٥]

٥ - منذ منتصف السبعينيات حدثت ظاهرة ديموغرافية حديثة هي "الهجرة الدولية في الشرق الأوسط" وتمثلت في هجرة السكان للعمل والإقامة في دول الخليج . وقد لفتت هذه الظاهرة أنظار جهات أكاديمية وتنفيذية إقليمية وعالمية فاتجهت إلى دراستها، ومن هذه الجهات مكتب العمل الدولي ILO وجامعة درم Durham ، حيث كان مشروع انتقال القوى العاملة، الذي أشرف على جانب كبير منه كل من: بيركس Birks وسنكلير Sinclaire ، وقد صدرت عن المشروع عدة دراسات بعضها إقليمي - دراسة حالة لكل دولة - وبعضها للمنطقة ككل، وقد حظيت سلطنة عمان بدراسة خاصة[١٦] ضمن هذا المشروع ، وبها بعض التقديرات السكانية التي تشمل حجم السكان، وأعداد العاملين في بعض جهات الدول وجنسياتهم، وقد كانت هذه الدراسة حصيلة زيارات واستقصاءات وجمع لبيانات سكانية متوافرة لم تكن نشرت من قبل.

٦- في إطار النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها عمان والتي أدخلتها مرحلة حضارية حديثة بعد عام ١٩٧٠ حدثت تطورات هامة ساعدت على توافر بعض الأرقام والبيانات التي تفيد بعض الدراسات والتحليلات الديموغرافية؛ مثل: استكمال الجهاز الإداري للدولة، ونشر بيانات عن خطة التنمية، وتوافر الخدمات الصحية والتعليمية، ونشر بيانات تخص أنشطة تلك الخدمات، وأهم هذه البيانات ما جاء في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٧- رغم عدم وجود قانون ملزم لتسجيل المواليد ووفيات الأطفال والإحصاءات الأخرى كالزواج والطلاق وغيرها، إلا أن ظروف تطور الإدارة والمجتمع جعلت من الضروري والملزم للأفراد تسجيل هذه الإحصاءات، وسيرد تفصيل ذلك فيما بعد.

إلا أن كل ما سبق لا يغني عن بيانات التعداد العام للسكان؛ لأن المؤشرات والبيانات السابقة قد تفيد جزئياً في دراسة بعض موضوعات السكان، ولكنها لا تصلح لعمل دراسة منهجية كاملة ، ولذلك فقبل نشر نتائج تعداد ١٩٩٣ كانت الدراسات تعتمد على التقديرات والمؤشرات غير المباشرة، وهذه كانت غير دقيقة في بعض الأحيان، ودليل ذلك أن نتائج التعداد اختلفت كثيرا في بعض النواحي عما كان موجودا من بيانات قبل التعداد.

تعداد السكان:

تكونت هيئة الإحصاءات الوطنية ولجنة التعداد القومي لإجراء تعداد السكان والمساكن وأعلن عن إجرائه عام ١٩٨١، إلا أنه لم يجر إلا بعد ذلك بأكثر من ١٠ سنوات، وذلك لظروف متعددة.

وقد صدر في شهر يونيو ١٩٩١ المرسوم السلطاني رقم ٥/ ١٩٩١ القاضي بإجراء تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت في سلطنة عمان، وعهد بمهمة استكمال تلك الإجراءات للأمانة العامة لمجلس التنمية، وقد تحدد تنفيذ التعداد عام ١٩٩٣ للاستفادة من نتائجه في وضع خطة التنمية ١٩٩٠م - ٢٠٠٠م، وقد قامت الجهات المختلفة باتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة لإجراء التعداد من خلال جهود مجلس الوزراء واللجنة الوطنية للتعداد واللجان الفرعية والمجلس التنفيذي للتعداد، وقد نفذت مجموعة من المراحل مثل مرحلة الأعمال التحضيرية، وتصميم الاستمارات، وأعمال الخرائط، والدليل الجغرافي ومرحلة التنفيذ الميداني وخطة العد والتوعية والإعلام وتجهيز البيانات واستخراج النتائج، وفي إطار ذلك كله قام مجلس التنمية من خلال جهاز التعداد بتقسيم كافة أراضي السلطنة إلى أقسام صغيرة يضم كل منها حوالي ١٠٠ مسكن تسمى منطقة العد.

وقد تم إعداد الخرائط التي توضح حدود ومكونات كل من هذه المناطق التي بلغ عددها أكثر من ٢٥٠٠ شخص لمرحلة التنفيذ الميداني التي استغرقت حوالي ثلاثة شهور ونصف ابتداء من سبتمبر وحتى نوفمبر ١٩٩٣، وقد شمل العد جميع الأفراد الأحياء والمساكن والمنشآت داخل حدود السلطنة، وجميع الأفراد العمانيين الذين كانوا خارج السلطنة ليلة التعداد ٣٠ نوفمبر/١ ديسمبر، واستمرت مرحلة العد الفعلي مدة ١٠ أيام ابتداء من ١٩٩٣/١٢/١ [١٧].

الإحصاءات الحيوية:

يتم تقدير معدلات المواليد والوفيات من خلال الأجهزة الدولية والإقليمية بناء على النماذج والأنماط الحيوية المشابهة في دول أو مجتمعات لها نفس

الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد حدث تقدم كبير في هذا المجال مما أتاح بيانات إحصائية متعددة عن دول العالم التي لا تتبع نظام التسجيل الحيوي الملزم، إلا أن هناك تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤدي إلى الاتجاه نحو تقبل المجتمع للتسجيل الحيوي الملزم، ومن هذه التغيرات ما يلي:

١ - اتجاه الوافدين - غير المواطنين- إلى تسجيل مواليدهم ووفياتهم أيضاً لأسباب إدارية وسياسية تتعلق بنواح يتطلبها وجودهم في السلطنة، كما يحدث أيضاً في بقية دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي الدول التي بها الظروف نفسها.

٢ - في إطار التنمية الشاملة التي شهدتها وتشهدها عمان زاد الاهتمام بالخدمات الصحية، وأصبحت حالات كثيرة من المواليد تتم في المستشفيات ، وفي هذه الحالة يتم استخراج شهادات الميلاد.

٣ - مع الاهتمام بالتعليم والنظر إليه كقيمة اجتماعية واقتصادية ، أقبل العمانيون على إلحاق أبنائهم بالمدارس، وتطلب ذلك الحصول على شهادات الميلاد، الأمر الذي يدفع السكان إلى تسجيل مواليدهم.

٤ - في إطار التنظيم الإداري والاجتماعي للدول - ولأسباب شرعية وقانونية وإدارية - يتم تسجيل حالات الوفيات، ولعل تسجيل حالات الوفيات لا تزال أعلى من تسجيل المواليد، كما أن تسجيل الزواج والطلاق أصبح بدوره في ظل الظروف الشرعية والقانونية مما يهتم بتسجيله بشكل خاص.

٥ - في الإطار التنظيمي نفسه يتطلب الأمر من بعض العاملين في بعض الجهات تقديم بيانات بأفراد الأسرة، ويفضل تقديم وثائق تثبت ذلك،

وأيضاً يدخل في هذا الإطار التسجيل الأسري الذي يتطلب بيانات خاصة بأفراد الأسرة.

٦ - قد يرتبط بتسجيل المواليد وإضافتهم إلى سجلات العاملين في بعض جهات الدولة الحصول على ميزات مالية إضافية.

المسوح والاستقصاءات السكانية الأخرى:

سبقت الإشارة إلى المسوح الأخرى التي أجريت لسلطنة عمان، كالمسح الذي أجري للمدن الخمس الرئيسة بالإضافة إلى تقديرات البنك الدولي وقسم السكان بالأمم المتحدة عام ١٩٧٩م، وكذلك المسح الديمغرافي الذي أجري بالسلطنة من عام ٨٤، ١٩٨٦، وقد أجرت الحكومة بمساعدة الأمم المتحدة مسحاً في إحدى عشرة ولاية، ولكن نتائجه لم تنشر[١٨]. وكل هذه المصادر بلا شك ذات فائدة في الدراسات السكانية.

التقسيم الإداري:

يعد التقسيم الإداري من البيانات اللازم توافرها وعلى خرائط لاستكمال الدراسات السكانية وكذلك لبيان مواقع الخصائص السكانية، وقد تفاوت التقسيم الإداري في سلطنة عمان بين فترة وأخرى.

وحسب ما جاء في التعداد فإن التقسيم الإداري الذي نشرت على أساسه البيانات التعدادية يقسم سلطنة عمان إلى خمس مناطق هي: الباطنة والداخلية والشرقية والظاهرة والوسطى، وثلاث محافظات هي (مسقط ، وظفار، ومسندم) وتقسم المناطق والمحافظات المذكورة إلى أقسام إدارية أصغر يسمى كل منها ولاية، ويبلغ مجمع الولايات بالسلطنة ٥٩ ولاية يوضحها

الجدول المرفق بالملحق، إلا أن بيانات التعداد المتاحة نشرت على مستوى المنطقة والمحافظة، ولم تنشر على مستوى الولاية أية بيانات، وعلى الأساس الإداري المتاح ستتم دراسة موضوعات السكان.

جدول رقم (١)

الحدود الإدارية طبقاً لتعداد ١٩٩٣

المحافظة/المنطقة	الولاية	المحافظة/المنطقة	الولاية	المحافظة/المنطقة	الولاية
١ - محافظة مسقط	مسقط السيب مطروح بوشر العامرات قريات	٢- منطقة الباطنية	صحار الرستاق شناص لواء صحم الخابورة السوين نخل وادي المعاول العرابي المصنعة بركاء	٣- محافظة مسندم	خصب بخا دبا البيعة مدحاء
٤- منطقة الظاهرة	البريمي بحري محصنة بنقل ضنك	٥ - منطقة الباطنة	نزوى سمائل بهلاء أدم الجمراء منح إزكي بدبد	٦- منطقة الشرقية	صور إبراء بدية القابل المضيبي دماء والطائيين الكامل والوافي جعلان بني بوعلي جعلان بن بوحسن وادي ابن خالد مصيرة
٧- منطقة الوسطى	هبما بحرت الدقم الجازر	٨- محافظة ظفار	صلاصة ثمريت طاقة مرباط سوح رخبوت ظلكوت مقشن جزر الحلانيات		

تطور سكان عمان

سكان عمان قبل التعداد:

كما سبق ذكره فإن دراسة سكان عمان قبل عام ١٩٩٣ تعتمد أساساً على تقديرات سكانية، وقد تفاوتت تقديرات السكان لسلطنة عمان قبل التعداد تفاوتاً كبيراً، وكان أول تقدير لسكان عمان في العصر الحديث هو تقدير لوريمر ١٩٠٦ ويقدر لوريمر سكان عمان في ذلك الوقت بنصف مليون نسمة[١٩]، وقد استند لوريمر في تقديره على أساس عدد المنازل، حيث قدر لكل من هذه المنازل خمسة أشخاص[٢٠]، ثم توالت التقديرات. ويوضح الجدول (رقم٢) تطور تقدير سكان عمان في التواريخ المختلفة خلال القرن العشرين.

جدول (٢)

تطور تقدير سكان عمان في القرن العشرين

السنة	تقدير عدد السكان	معدل الزيادة	المصدر
١٩٠٦	٥٠٠٠٠٠		لوريمر ج٤، ج٥
١٩٥٠	٣٩٠٠٠٠		في أبو عيانه U.N World pop. Prospect 1973
(١٩٥٠)	(١٥٠٠٠٠)		حسن الخياط ص١٠٢
١٩٥٥	٤٣٧٠٠٠	٢,٣	في أبو عيانة، المصدر السابق
١٩٦٠	٤٩٤٠٠٠	٢,٥	في أبو عيانة، المصدر السابق
١٩٦٥	٥٦٥٠٠٠	٢,٧	في أبو عيانة، المصدر السابق
١٩٧٠	٦٥٧	٣,١	في أبو عيانة .Year Book
(١٩٧٢)	(٤٥٠٠٠٠)		حسن الخياط، ص ١٠٢
	٦٧٥٠٠٠	٣,٢	في أبو عيانة: البنك الدولي
١٩٧٥	(٤٥٠٠٠٠٠-		في العنسي عن تاونسند
(١٩٧٥)	(٧٥٠٠٠	٣,٢	الأمم المتحدة
١٩٧٧	٧٦٦٠٠٠		Birks and Sinclaire
١٩٧٥	٥٥٠٠٠٠		حسن الخياط
١٩٧٩	(٧٧٥٠٠٠	٣,٣	أبو عيانة U.S. Bureau of Census
١٩٨٠	٨١٧٠٠٠		محمد متولي، ومحمود أبو العلا، جغرافي الخليج ص ١٨٩
١٩٨١	(٦٠٠٠٠٠	٣,٠	في أبو عيانة U.S.B. of Census
١٩٨٥	٨٦٤,٠٠٠		في العنسي١٩٩٤
١٩٩٠	(٦٦٦٠٠٠	٢,٠	حسن الخياط ١٠٢
	٩٠٠٠٠٠	٣,١	محمد متولي وأبو العلاص ١٨٩
	٨٥٠٠٠٠		Demographic year Book
	٩١٩,٠٠٠		دائرة التخطيط سلطنة عمان
	١,٥٠٠,٠٠٠		العنسي ١٩٩٤، ص ٢١٤
	٢,٠٠٠,٠٠٠		

ويلاحظ من الجدول التجميعي السابق تطور عدد سكان سلطنة عمان كما يلي:

١ - تتباين التقديرات السكانية لسلطنة عمان تبايناً واضحاً في السنة الواحدة حسب مصدر التقديرات وبالتالي أساس التقدير.

٢ - كان التباين الواضح والشديد في التقديرات هو ما بين تقدير لوريمر في بداية هذا القرن وما تلاه من تقديرات - وسنعود لتحليله فيما بعد.

٣ - ويظهر التباين الواضح من تقديرات حسن الخياط ومحمد متولي ومحمود طه أبو العلا وبيركس وسنكلير والعنسي ما قبل ١٩٨٠ وغيرهم من ناحية الأرقام الموجودة بين الأقواس، وبين الأرقام الأخرى التي اعتمدت على مصادر متسقة إلى حد ما هي تقديرات الأمم المتحدة ومكتب التعداد الأمريكي أوردها فتحي أبو عيانة في دراسته، وقد تتسق إلى حد ما مع بيانات التعداد، وسترد فيما بعد الملاحظات على هذا التقديرات.

٤ - فيما يتعلق بتقدير لوريمر في بداية القرن العشرين، فإن به بعض المبالغة، وقد أجمع الباحثون في دراسة سكان عمان قبل مرحلة التعداد (ورد ذكرهم في مصادر الجدول السابق) على المبالغة الواضحة في تقدير لوريمر لسكان سلطنة عمان في تلك الفترة مع ملاحظة عدم تغير الحدود السياسية - بل تم تحديدها بدقة فيما بعد - في شبه الجزيرة العربية، ولكن يمكن القول بأن هناك من المؤشرات ما يدل على أن سلطنة عمان قد شهدت تناقصاً سكانياً في الفترة ١٩٠٦ - ١٩٥٠ وذلك لأسباب التالية:

- الصراع القبلي المستمر لفترة طويلة أدى إلى قلة حجم السكان بين حين وآخر خاصة الرجال منهم[٢١].
- في تلك الفترة فقدت عمان مستعمراتها ورخاءها، وبالتالي لم تعد الموارد المتاحة كافية بدرجة مناسبة لزيادة السكان، بل إنه مع الظروف السياسية والبيئية المركبة حدثت هجرات للسكان. حدث تناقص في عدد سكان المنطقة الشرقية نتيجة لهجرتهم إلى بعض أجزاء الإمبراطورية السابقة في "زنجبار" وشرق إفريقيا، وقد اتخذت هذه الهجرة شكلاً واضحاً خاصة في الجنوب الشرقي من المناطق الداخلية، إذ إن القبائل التي تعيش هناك قد تميزت منذ زمن بعيد بميلها الكبير للشاطئ وتجارة البحر، وذلك بالمقارنة بقبائل المناطق الداخلية الرئيسة من عمان ومركزها نزوى، وتشتهر قبائل جنية والحرث بصفة خاصة بنشاطها وقدراتها في مجالات الملاحة والتجارة؛ ولذا تتضح مظاهر هجرة مواطنها القبلية بشكل خاص[٢٢].
- وفي مقابل ذلك حدثت هجرة أخرى إلى عمان من مناطق: كساحل إيران وجهات أخرى سترد فيما بعد.
- لم تؤد الزيادة السكانية لمجموعات البدو إلى تزايد العدد الكلي لسكان عمان في تلك الفترة؛ وذلك لظروف المرحلة الديموغرافية التي كانت تعيشها عمان آنذاك مع الأخذ في الاعتبار صعوبة حياة البدو وانعدام الخدمات الصحية وصعوبة الظروف البيئية، وقد قام البدو بهجرة داخلية بين المناطق كان هدفها هو سد النقص في سكان القبائل الأخرى وإحداث توازن سكاني مكاني.
- حدثت هجرة مستمرة من عمان إلى دول الخليج العربي منذ منتصف القرن

العشرين خاصة وأن إنتاج البترول في دول الخليج المجاورة سبق عمان وأتاح فرص عمل، وخلق نوعاً من التفاوت الاقتصادي بين عمان والدول الأخرى. وتوضح جداول الجنسيات والتعدادات المبكرة في دول مجلس التعاون هذا بشكل واضح، وقد تميز العمانيون باستعدادهم وقدراتهم للقيام بالعديد من الأعمال، وقد سجل العمانيون عدداً كبيراً في بعض الدول الخليجية كالبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة.

- تبعاً للنظرية الديموغرافية الانتقالية والنظرية الوبائية الانتقالية فإن عمان وحتى منتصف الستينيات تقريباً كانت تعيش المرحلة البدائية في كلتا النظريتين، حيث ارتفاع معدلات المواليد والوفيات بزيادة طبيعية قليلة، ومع الحروب القبلية والهجرة النازحة يتوقع تناقص سكاني بين بداية القرن ومنتصفه، ونمو سكاني قليل بعد منتصف القرن العشرين خاصة في ظل اقتصاد زراعي رعوي تقليدي.
- ساعدت الظروف الاجتماعية والخدمات المحدودة المتاحة في تلك الفترة على عدم تحقيق معدلات مواليد ووفيات تسمح بزيادات سكانية عالية، حيث لم يسمح دخل الحكومة قبل سنة ١٩٧٠ بتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، فقد كان عدد المدارس ثلاث فقط للأولاد ، ولم تكن هناك مستشفيات غير واحدة للإرسالية الأمريكية بالإضافة إلى عشرة مستوصفات صغيرة؛ لذا انتشرت الأمراض بين السكان دون علاج مناسب وارتفعت معدلات الوفيات(٢٣).

وأخيراً يمكن القول بأنه إذا أخذ في الاعتبار التطور الديمغرافي حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أي مجتمع حسب النظرية الديموغرافية الانتقالية والنظرية الوبائية الانتقالية فإن معدل الزيادة السكانية في سلطنة

عمان للفترة ١٩٥٠-١٩٦٥ كان أقل من ٢٪ سنوياً، ثم تقدر بنحو ٢-٢ر٢٪ لفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥، ثم تزايد تزايداً واضحاً بعد ذلك بسبب تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والهجرة الوافدة وعودة العمانيين الذين كانوا في الخارج، وعليه يمكن تقدير السكان في التواريخ المختلفة كالتالي:

جدول رقم (٣)

تقدير عدد السكان في سلطنة عمان ١٩٥٠-١٩٩٩

السنة	تقرير عدد السكان	معدل النمو السنوي٪
١٩٥٠	٤٠٠٠٠٠	-
١٩٦٠	٥٠٠٠٠٠	١,٨
١٩٧٠	٦٣٠٠٠٠	١,٩
١٩٧٥	٧٧٠٠٠٠	٢,٢
١٩٨٠	٩٠٠٠٠٠	٢,٥
١٩٨٥	١,٥٠٠,٠٠٠	٣,٨
١٩٩٠	١,٨٠٠,٠٠٠	٣,٨
١٩٩٣ (التعداد)	٢,٠١٨,١٠٠	٤,٠
١٩٩٧	٢,٣٠٠,٠٠	٣,٤
١٩٩٩	٢,٥٠٠,٠٠٠	٣,٩

وتأخذ هذه التقديرات في الاعتبار التطور العام في المجتمع ومكوناته بناء على المعايير المستخدمة في التقديرات السكانية، وهي قد تتفق إلى حد ما أو تختلف مع التقديرات السابق ذكرها في الجدول السابق. ولا تتوفر بيانات عن الاختلاف الإقليمي لنمو السكان داخل السلطنة، فتعداد ١٩٩٣ هو أول تعداد، وبالتالي فهو الأساس الذي يمكن أن تبنى عليه تقديرات النمو السكاني مستقبلاً، وعلى الرغم من وجود تقديرات سكانية لمناطق وأقاليم عمانية في فترات سابقة إلا أنها لم تكن موحدة من حيث التقسيم الإداري، فمثلاً تقدير بيركس وسنكلير لسكان عمان، ٥٥٠٠٠٠ نسمة، قسم السكان على المناطق التالية: مسقط ومطرح، وسهل الباطنة، والداخل، وظفار والمنطقة الصحراوية ومسندم.

المواليد والوفيات

لقد تضمن تعداد ١٩٩٣ سؤالاً حول المواليد والوفيات خلال عام ميلادي، إلا أن النتائج المنشورة لم تكن بها تفريغ بيانات هذا السؤال الهام، ورغم إمكانية عدم دقته الكاملة لوحظ أن معظم الدول التي تفتقر إلى نظام التسجيل الحيوي الملزم تضمن هذا السؤال في تعداداتها خاصة دول غرب إفريقيا والمستعمرات الفرنسية سابقاً في الستينيات.

ومع ذلك فقد أصبح من الممكن تقدير المواليد والوفيات في المجتمعات المختلفة بسبب تقدم الأنماط والنماذج الديموغرافية؛ ولذلك تقوم الجهات المختلفة بتقدير المعدلات الحيوية في عمان، وفيما يلي تقدير معدلات المواليد والوفيات حسب الجهات المختلفة:

جدول (٤)

تقدير المعدلات الحيوية في سلطنة عمان لسنوات مختلفة

السنة	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل الزيادة الطبيعية	معدل الخصوبة	معدل وفيات الأطفال
١٩٧٥ (١)	٥٠	١٩	٣,١		
١٩٧٥ (٢)	٥٠	٢٧ (١٨)	٢,٣	٧,٣	
١٩٧٥ - ١٩٨٥	٤٨,٩	١٨,٦	٣,٥	٧,١	١٣٥,٢
١٩٧٧ (٣)	٤٨	١٦	٣,٢		
١٩٧٨ (٤)	٤٩	١٩	٣,٠		٢٣
١٩٩١ (٤)	٥٣	١,٤	٣,٩		٢٧
١٩٩٤ (٥)	٥٣	(٤)	٤,١	٦,٢	٣٠
١٩٩٧	٣٨	٤	٣,٤	٧,١	
١٩٩٩	٤٣	٥	٣,٩		

مصادر الجدول: ١- فتحي أبو عيانة، السكان، ص ١٩٨-١٩٩.

٢- اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، التوزيع الديمغرافي والاقتصادي ببلدان منظمة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، النشرة السكانية ، يناير ١٩٧٧.

٣- حسن الخياط، ص ٧٧

4- Demographic Year book,Tab.(1),Several Years.

5- Population Reference Bureau,p. Chart 1994.

6- PRB, 1999.

ويلاحظ من الجدول رقم (٤) الخاص بالمعدلات الحيوية ما يلي:

١ - تفاوت التقديرات الخاصة بالوفيات باختلاف مصدر التقدير، فبينما يرتفع به تقدير إلى ٢٧ في الألف ١٩٧٥ ينخفض بها تقدير آخر إلى ٤ في الألف عام ١٩٩٩، ومع أنه من المنطقي أن تنخفض معدلات الوفيات، لكن هذا الانخفاض أكثر من اللازم، ويمكن أن يقدر معدل الوفيات حالياً بنحو ٧ في الألف نظراً لطبيعة المجتمع وتقدمه، ولعل ١٦-١٨ في الألف لمعدل الوفيات قبل عام ١٩٩٠ معدل مناسب. وهي بذلك تعتبر من المعدلات المرتفعة.

٢ - بصفة عامة ترتفع معدلات المواليد والخصوبة في السنوات التي قدرت منها معدلات الخصوبة وهي من أعلى المعدلات في العالم، وكذلك في دول مجلس التعاون الخليجي، وأقرب الدول لمعدلاتها هي السعودية كمجتمع مستقر نسبياً تقل فيه نسبة غير المواطنين، ويبلغ ضعف المعدلات المسجلة في دولة كالإمارات أو قطر، ويرجع ارتفاع معدلات المواليد والخصوبة إلى الأسباب التالية:

(أ) لا يزال المجتمع يعيش الظروف الاجتماعية والعادات والتقاليد لمجتمع زراعي تقليدي في العلاقات الأسرية، بل إن الوضع الاقتصادي المتطور الذي شهدته عمان انعكس على توافر الخدمات الصحية وتحسين ظروف الإنجاب وانخفاض معدلات الوفيات.

(ب) الزواج المبكر، ففي مسح أجري في خمسة عشر قسماً بين أقسام الولاية التابعة للمستشفيات والمراكز الصحية في السلطنة، اتضح أن متوسط سن المرأة عند زواجها الأول ١٩، ١٨ سنة.

(ج) عدم وجود برامج عامة لتنظيم الأسرة قبل عام ١٩٩٧، عندما بدأت الحكومة التوعية لاتباع برنامج المباعدة بين حمل وآخر، وقد نظمت الحكومة حملة إعلامية كبيرة لذلك، وهذا يدل على إحساس بالمسؤولية لارتفاع الخصوبة، وخشية الحكومة من حدوث خلل في العلاقة بين السكان والموارد المتاحة، في ظل اقتصاد قد يشهد انخفاضاً في دخل البترول، مع الأخذ في الاعتبار أن الاحتياطي المؤكد المقدر حالياً سينفذ خلال ٢٥ سنة بمعدلات الاستهلاك الحالي ما لم تتم اكتشافات جديدة.

وبصفة عامة فإن المجتمع العماني مجتمع فتي شاب مرتفع الخصوبة يتوقع له ارتفاع معدلات النمو السكاني حسب المرحلة الانتقالية من النظرية الديموغرافية الانتقالية والتي تعيشها سلطنة عمان حالياً، وكذلك مع ارتفاع الهجرة الدولية إلى عمان خلال السنوات الماضية، والتي سوف تستمر لفترة أخرى من الزمن للإسهام في خطط التنمية الشاملة التي تشهدها عمان.

وفيما يتعلق بالوفيات فإن انخفاض معدلات الوفيات يتم عادة أسرع من معدلات المواليد، حيث ترتبط الأولى بالتقدم الصحي من حيث العلاج والوعي والوقاية، وما يهم الصحة يدخل في دائرة أولويات الإنسان والحكومات، أما خفض معدلات المواليد فيتطلب تغيراً اجتماعياً واقتصادياً كبيراً، وقد أشير إلى محاولة الحكومة خفض معدلات المواليد.

ومع ارتفاع المواليد ترتفع أيضاً معدلات الوفيات نسبياً، فطوال فترة السبعينيات وحتى قرب نهاية الثمانينيات لم تنخفض معدلات الوفيات عن ١٥ في الألف، وهي معدلات مناسبة مع معدلات المواليد المرتفعة، وفي ظل التركيب النوعي والعمري حيث المجتمع العماني مجتمع مستقر ونسبة النوع

فيه قريبة من النسب العادية رغم وجود المهاجرين من أجل العمل، ويعتقد بحدوث انخفاض نسبي طفيف في معدلات المواليد وسبقت الإشارة إلى ذلك.

ويتوقع على أساس تقديرات الأمم المتحدة عام ١٩٩١ أن يتراوح معدل الوفيات ما بين ٧ -١٠ في الألف ، فرغم الخدمات الصحية وتوافرها إلا أن نسبة الأمية بين الإناث تؤثر في معدلات وفيات الأطفال وبالتالي معدل الوفيات العامة. وانخفاض الوفيات العام بصفة عامة حدث هام في التطور الديمغرافي في المجتمع، وقد انخفضت معدلات وفيات الأطفال من نحو ١٣٥ في الألف إلى أقل من ٢٥ في الألف عام ١٩٩٤ وهذا تطور اقتصادي واجتماعي هام.

وبصفة عامة فإن معدلات المواليد في سلطنة عمان أعلى منها في دول مجلس التعاون المجاورة، وكذلك معدلات الوفيات، فقد بدأت عمان عمليات التنمية متأخرة نسبيا عن جاراتها، كما أن تركيب السكان العمري، الذي يدخل فيه الهجرة الدولية قد أثر في هذه الخصائص الحيوية.

الهجرة

تعتبر الهجرة الدولية أحد أهم مكونات النمو السكاني في أية دولة، كما أن الهجرة الداخلية ذات تأثير كبير في تفاوت النمو السكاني بين أقاليم ومناطق وولايات ومحافظات الدول المختلفة، ورغم أهمية ظاهرة الهجرة الدولية في كل دول مجلس التعاون الخليجي إلا أن عمان كانت الدولة الوحيدة التي تفتقر إلى بيانات رسمية كاملة قائمة على حصر شامل (تعداد) حتى إجراء تعداد ١٩٩٣، وقد كانت أي دراسة للهجرة الدولية تستخدم بيانات تعدادات دول مجلس التعاون حتى بدايات الثمانينيات وهذه البيانات كانت

لجنسيات السكان ولقوة العمل، أما في عمان فلم يكن يتوافر إلا بيانات عن العاملين من غير العمانيين في بعض جهات العمل الحكومية أو القطاع الخاص؛ لأنه لم يكن من السهل دراسة إجمالي الهجرة وهجرة قوة العمل في عمان دون إجراء تعداد يحصر الظاهرة ويوضحها، إلا أنه مع ظهور نتائج التعداد توافرت بيانات عن الهجرة الدولية، لم تنشر من قبل، بالإضافة إلى بيانات عن الهجرة الداخلية بين المحافظات والأقاليم العمانية.

الهجرة الدولية:

لم تكن الهجرة الخارجية لعمان ذات اتجاه واحد دائماً طوال القرن العشرين بل كانت هناك فترة من الفترات اتجهت الهجرة من عمان إلى الخارج بسبب الظروف السياسية والاقتصادية؛ لذلك هاجر العمانيون إلى دول مجلس التعاون، وقد سجل العمانيون عدداً كبيراً نسبياً في بعض الدول الخليجية وقد سبق ذكر ذلك، وفي برنامج منظمة العمل الدولية لدراسة الهجرة الدولية في دول الخليج عام ١٩٧٤ وجد أن ٧٤٪ من سكان القرى في فئة العمر ١٤-٤٠ عاماً كانوا في هجرة خارج عمان، وقد قدر هؤلاء المهاجرون بـ ٣٨٤٥٠ نسمة، أي نحو ٢٨٪ من إجمالي القوة العاملة العمانية ١٩٧٥، وتقدر مصادر أخرى عدد المهاجرين العمانيين بما يزيد عن ١٠٠ ألف نسمة أي نحو ٢٠٪ من إجمالي سكان عمان عام ١٩٧٥.(٢٤)

أما الهجرة الوافدة إلى عمان فلها أبعاد ونتائج جغرافية واقتصادية وأنثروبولوجية واجتماعية، ففي فترات سابقة لمرحلة البترول في عمان ومقابل هجرة مجموعات من القبائل العربية والأفراد من عمان، حدثت هجرة في الاتجاه الآخر من المناطق الساحلية لإيران، فقد دخلت عمان مجموعة من البلوش (٧٪ من السكان عام ١٩٨٠) الذين يبدو تأثيرهم هاماً في مسقط

وعلى طول سواحل سهل الباطنة، فقد كان المصدر الرئيس لهذه الهجرة ساحل مكران البلوخستاني وكذلك ميناء جوادر الذي كان تحت حكم سلاطين عمان حتى عام ١٩٥٩ مصدراً رئيساً للمهاجرين البلوش الذين وفدوا إلى عمان[٢٥]، أي أن بعض هذه المناطق كانت في إطار الممتلكات العمانية بالإضافة لعوامل تجارية أخرى[٢٦]، وهؤلاء لا يمكن التفرقة بينهم وبين العمانيين العرب في هيئتهم ووضعهم الاقتصادي[٢٧]، وفي مسقط ومطرح وصلالة عدد من السكان من ذوي الأصول الإفريقية، خاصة زنجبار وشرق إفريقيا، وهؤلاء يمثلون رعايا عمان السابقين زمن الإمبراطورية عندما كانت ممتلكات السلطان تصل إلى الساحل الإفريقي، وهؤلاء شأنهم شأن البلوش من سكان جوادر إذ كانوا يتحركون ويرتبطون واحدة.

وقد رصد شولتز (١٩٨٤) وجود تيار مستمر من المهاجرين العمانيين العائدين إلى عمان منذ سنوات قليلة، وتمثل هؤلاء في عائلات مرتفعة الخصوبة تنتمي بقرابة مباشرة أو بعيدة للمواطنين والتجار والبحارة العمانين. أما السكان ذوو الأصل الإيراني فيشكلون نسبة ضئيلة من السكان، وقد جاؤوا إلى جنوب شرقي الجزيرة العربية في فترة السيادة التجارية لعمان، ومن الممكن أن تكون بعض هذه العائلات من أصول عربية أساساً.

أما المهاجرون من الهند (الهندوس) فهم أكثر عدداً من الإيرانيين، وقد كونوا مجموعات سكنية مغلقة ولم يختلطوا بالسكان العرب، ويقطنون المناطق الساحلية بالباطنة وذلك في مسقط ومطرح وصور حيث يتمتعون بالحماية المباشرة من قبل السكان، وقد وفد هؤلاء نتيجة للتعامل التجاري مع شركة الهند الشرقية البريطانية [٢٨].

هجرة ما بعد البترول:

قدرت قوة العمل التي وفدت على عمان بعد عام ١٩٧٠ بنحو ١٠٪ من إجمالي السكان، وقد وفر التعداد (١٩٩٣) بيانات إحصائية لم تكن متوافرة قبل ذلك، ويوضح الجدول (رقم ٥) توزيع الجنسيات في عمان وفي المحافظات والمناطق الإدارية، ومن دراسة الجدول يتضح ما يلي:

جدول رقم (٥)

توزيع السكان حسب الجنسية ١٩٩٣ "النسبة المئوية من المجموع العام"

الجنسية	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار
عماني	٥٣,٨٪	٨٣,٦٪	٧٨,٢٪	٧٤,٦٪	٨٦,٨٪	٨٤,٩٪	٨٠٪	٦٦,٤٪
مصري	١,٩٪	١,٤٪	٢,٢٪	١,٩٪	١,٣٪	١,٢٪	٠,٩٪	٢,١٪
سوداني	٠,٧٪	٠,٣٪	٠,٣٪	٠,٤٪	٠,٢٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٦٪
مجموع الدول العربية	٣,٩٪	٢,٣٪	٣,٢٪	٣,٥٪	٢,١٪	١,٣٪	١,٣٪	٣,٩٪
هندي	٢٦,٨٪	٦,٢٪	٩,٩٪	١٠,١٪	٦,٤٪	١٠,١٪	١٠,١٪	١٦,٠٪
بنغلاديشي	٤,٥٪	٥,١٪	٢,٣٪	٤,٢٪	٢,٨٪	٥,٩٪	٥,٩٪	٤,٠٪
باكستاني	٤,٣٪	٢٪	٢,١٪	٤,٣٪	١,٤٪	١,٦٪	١,٦٪	٦,٤٪
مجموع الدول الآسيوية	٣٩,٩٪	١٣,٩٪	١٥,٦٪	١٩,٩٪	١١٪	١٨,٥٪	١٨,٥٪	٢٩,١٪
بريطاني	١,١٪	٠,٠٣٪	٠,٢٪	٠,١٪	٠,٠٣٪	٠,٠٩٪	٠,٠٩٪	٠,٣٪

١ - يشكل العمانيون ١,٤٨٣٢٢٦ نسمة، أي ما يعادل ٧٣,٥٪ من إجمالي سكان الدولة، أي أن الوافدين يشكلون ٢٦,٥٪ من إجمالي السكان، وهذه النسبة تقرب من النسبة المسجلة في المملكة العربية السعودية، ولكنها تختلف عن بقية دول مجلس التعاون حيث يشكل الوافدون أكثر من ٧٥٪ من إجمالي السكان في قطر والإمارات العربية المتحدة وأكثر من ١/٣ السكان في البحرين، أما في الكويت فتقدر نسبه الوافدين بثلثي السكان.

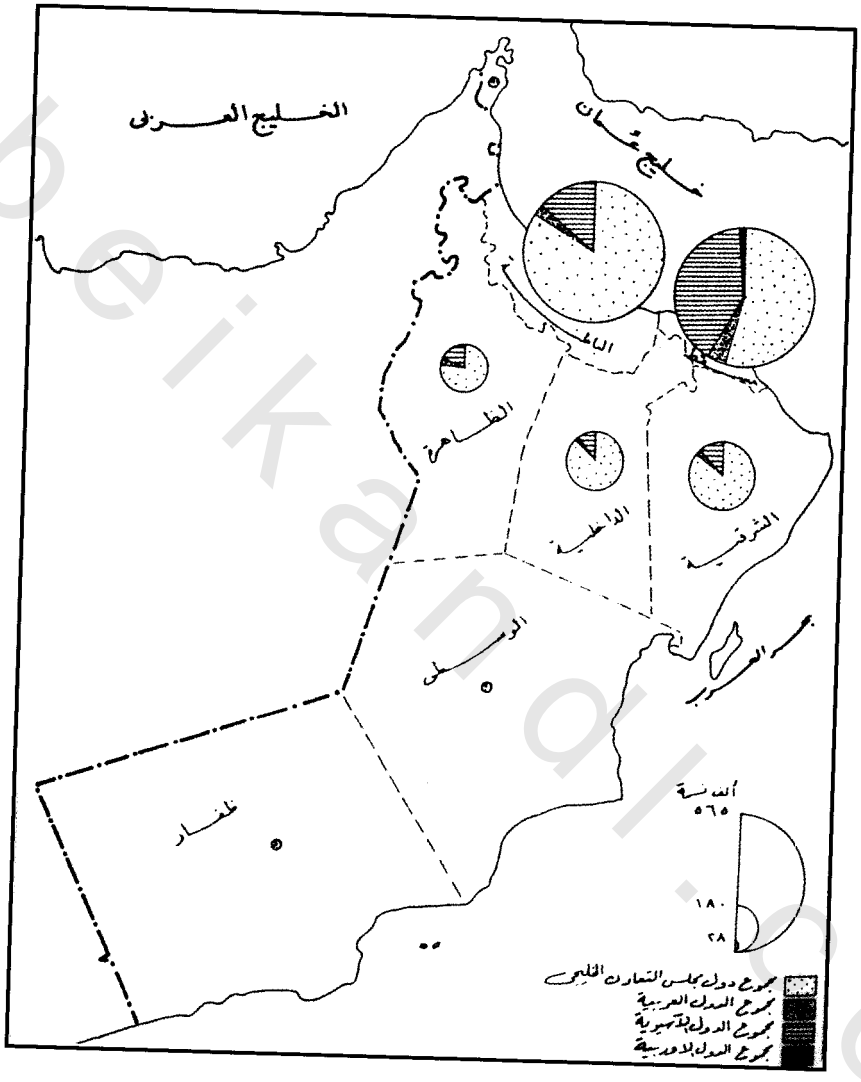

شكل رقم (٥)
توزيع السكان في سلطنة عُمان حسب الجنسية

٢ - تشكل الجنسيات الآسيوية نحو ٢٣٪ من إجمالي السكان (٦١٪ من إجمالي الوافدين) وقد بلغت نسبة الهنود ١٣,٤٪ من إجمالي السكان (٣٥٪ من إجمالي الوافدين)، وسبقت الإشارة إلى بدايات وفود الهنود إلى عمان، ومعنى ذلك أن هناك عوامل تاريخية وجغرافية واقتصادية أدت إلى تلك الهجرة، ويشكل مواطنو بنجلاديش ١,٣٪ من إجمالي السكان (٨,٠٪) من إجمالي المهاجرين).

٣ - يسهم المصريون بـ ١,٦٪ من إجمالي السكان (٤,٥٪) من المهاجرين) أما السودانيون فيشكلون ٠,٤٪ من إجمالي السكان، أما الأردنيون فنسبتهم نحو ٠,٣٪ من السكان، وتشكل بقية الجنسيات العربية نحو ٠,٧٪ من إجمالي السكان. وتعمل الجنسيات العربية أساساً في الخدمات التعليمية والصحية وفي الإدارة والخدمات الأخرى.

٤ - يسهم الأوربيون بـ ٠,٥٪ من إجمالي السكان بينهم ٠,٤٪ أي نحو ٨٠٪ من إجمالي الأوربيين، ولهؤلاء علاقات تاريخية مع عمان ويعملون في مجالات عديدة كالخدمات الصحية والتعليمية والإعلام وفي الشركات التجارية والبنوك وغيرها. وتصل نسبة الجنسيات الأخرى إلى نحو ٠,٣٪ من إجمالي سكان عمان.

ولولا توافر بيانات التعداد ما أمكن دراسة كل هذه التفاصيل، ولعل هذه أول دراسة تتعرض لهذه الموضوعات لحداثة نشر التعداد، ولهذه الهجرة دور هام في ارتفاع معدل النمو السكاني بعد عام ١٩٧٥.

توزيع السكان وكثافتهم:

في دولة كسلطنة عمان يتباين توزيع السكان وكثافتهم بتباين الظروف الاقتصادية والجغرافية في عمان، وقد حاول شولتس في كتابه عن سلطنة

عمان (١٩٨٢) أن يرسم خريطة لتوزيع كثافة السكان في عمان بناء على مشاهداته وعلى توافر الظروف الجغرافية والبيئية والاقتصادية، وتوافر موارد المياه أساساً، وتركز التجمعات الحضرية، ولعل أهميتها العلمية تظل قائمة كمحاولة أولى استخدمتها بعد ذلك بعض الدراسات التالية[٢٩] .

التوزيع العددي للسكان:

وفرت بيانات التعداد متغيرات متعددة لدراسة توزيع السكان وكثافتهم، ومن دراسة الجدول رقم (٦) يتضح ما يلي:

بلغ عدد سكان عمان حسب تعداد ١٩٩٣ نحو ٢٠١٨١٠٠ نسمة، وتفاوت توزيع السكان العددي في المحافظات والمناطق العمانية التي يمكن تقسيمها إلى أربع فئات من حيث الأحجام السكانية ونسبة إسهامها إلى إجمالي سكان السلطنة على النحو التالي:

١ - بلغ عدد سكان منطقة الباطنة ومحافظة مسقط أكثر من ١,١ مليون نسمة، أي أكثر من ٥٠٪ من إجمالي السكان، (٥٥,٢٪)، وقد بلغ عدد سكان الباطنة - أكبر الوحدات الإدارية - من حيث حجم ونسبة السكان في عمان ٥٦٢٦٧٧ نسمة، بنسبة ٢٨٪ من إجمالي السكان، في حين بلغ حجم سكان محافظة مسقط ٥٤٩١٥٠ نسمة أي بنسبة ٢٧,٢٪ من إجمالي السكان مع الفارق في المساحة بين الباطنة ومسقط، وكان سهل الباطنة دائماً يمثل أهم منطقة تركز سكاني في عمان، وقد كانت التقديرات المختلفة للأقاليم والمناطق العمانية تضعه دائماً على رأس تلك المناطق من حيث حجم السكان ونسبتهم، في حين لم يكن لمسقط ومطرح الأولوية وإن كانتا تقعان في أطراف الباطنة.

٢ - بلغ عدد سكان الشرقية ٢٥٨٣٤٤ نسمة، أي نحو١٢,٨٪ من إجمالي سكان عمان، أما الداخلية فقد بلغ عدد سكانها ٢٢٩٧٩١ نسمة أي نحو ١١,٤٪ من إجمالي السكان، أي أن إجمالي المنطقتين معاً نحو ٤/١ سكان عمان.

٣ - يتقارب حجم السكان في كل من محافظة ظفار ٢٠١٨٧٤ نسمة (٩,٤٪ من سكان عمان) ومنطقة الظاهرة ١٨١٢٢٤ نسمة (٩٪ من سكان عمان).

٤ - تأتي في المرتبة الأخيرة بأقل الأحجام السكانية بين الوحدات الإدارية العمانية محافظة مسندم ٢٨٧٢٧ نسمة (١,٤٪ من سكان عمان) ومنطقة الوسطى (٠,٨٪ من إجمالي سكان عمان).

ويلاحظ مما سبق أن كل مجموعة تضم وحدتين إداريتين بحجم سكان متقارب لكل منهما.

جدول رقم (٦) بعض مقاييس تركز السكان وكثافتهم

المحافظة والمنطقة	كثافة السكان نسمة/كم٢	عدد السكان	٪ السكان	المتجمع الصاعد س	٪ السكان	المتجمع الصاعد ص	س ص ص س
مسقط	١٥٦,٩	٥٤٩١٥٠	٢٧,٢	٢٧,٢	١,١	١,١	٢٦,١
الباطنة	٤٥,٢	٥٦٤٦٧٧	٢٨,٠	٥٥,٢	٤,١	٥,٢	٢١
مسندم	١٦	٢٨٧٢٧	١,٤	٥٦,٦	٠,٦	٥,٨	٠,٨
الداخلية	٧,٢	٢٢٩٧٩١	١١,٤	٦٨,٠	١٠,٣	١٦,١	٠,٧
الشرقية	٧	٢٥٨٣٤٤	١٢,٨	٧٨,٨	١١,٨	٢٧,٩	١,٠
الظاهرة	٤,١	١٨١٢٢٤	٩	٨٧,٠	١٤,٢	٤٢,٠	٥,٢
ظفار	١,٩	١٠٩٠٩٤	٩,٤	٩٨,٤	٣٢,٣	٧١,٣	٢٢,٨
الوسطى	٠,٢	١٧٠٦٧	٠,٨	١٠٠	٢٥,٧	١٠٠	٢٤,٩
المجموع	٦,٥	٢,٠١٨١٠٠	١٠٠		١٠٠	-	

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على بيانات التعداد

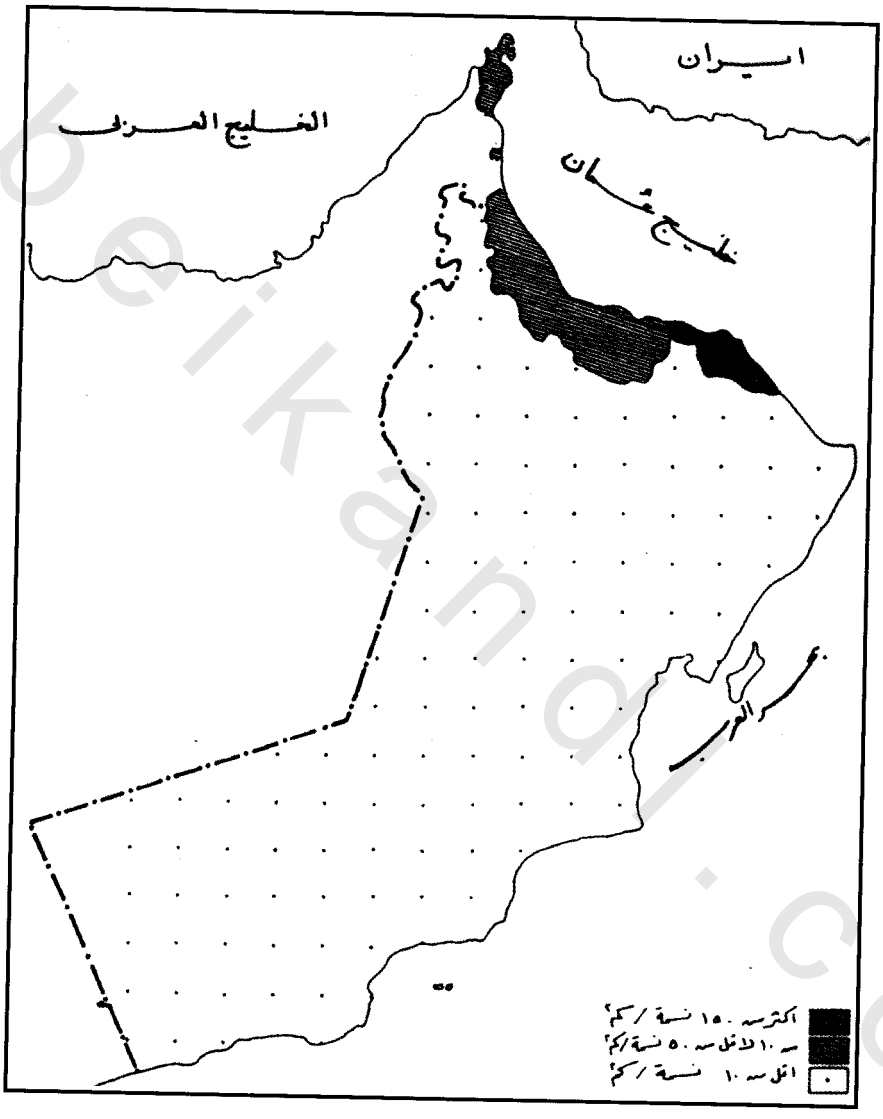

شكل رقم (٤)
كثافة السكان بسلطنة عُمان

وبتطبيق مؤشر التركز[٣٠] فإنه يقترب من ٤٧، أي أن هناك تركزاً نسبياً للسكان على مساحات قليلة من الأراضي ووجود مساحات أخرى خالية من السكان، ويتطلب الأمر استراتيجيات لإعادة توزيع السكان في المناطق الصالحة للسكني والاستغلال الاقتصادي داخل عمان.

كثافة السكان:

تعد كثافة السكان مؤشراً لقياس العلاقة بين السكان والأرض، وبقدر عطاء الأرض من الموارد المختلفة وقدرتها يكون تركز السكان، ولكن من الممكن أن تكون الموارد متوافرة مع قاعدة سكانية قليلة، وفي هذه الحالة فإن وفرة الموارد تكون حديثة، ويخضع استغلالها لنواحي تكنولوجية واقتصادية.

وهناك عدة أنواع من الكثافات، منها، الكثافة العامة، والكثافة الصافية، والكثافة الزراعية، والكثافة الاقتصادية العامة ، لكن البيانات والإحصاءات المتوافرة لا تسمح بغير الكثافة العامة على مستوى المحافظات والمناطق، وإن كانت محاولة شولتس السابق الإشارة إليها في بداية هذا الموضوع من النوع البسيط لخريطة الكثافة الصافية، وفي حالة نشر بيانات السكان والمساحة على مستوى الولايات فإن الفرصة تكون أفضل لدراسة وإنشاء خرائط الكثافة الصافية، وهذه الكثافة أدق وأنسب في توضيح العلاقة بين السكان والأرض.

ومع ذلك يوضح الجدول رقم (٦) كثافة السكان في المحافظات والمناطق العمانية حسب نتائج تعداد ١٩٩٣ ومن دراسته يتضح ما يلي:

١ - تبلغ الكثافة العامة لسلطنة عمان ٦ر٥ نسمة /كم٢، وهي كثافة منخفضة تضع عمان مع أقل دول الوطن العربي من حيث كثافة السكان، وهذه كثافة حجم سكاني ٢,٠١٨,١٠٠ نسمة، ومساحة ٣٠٩٥٠٠ كم٢، ويلاحظ

هنا أن مساحة عمان تختلف عن المساحة التي ترد لها في الكتاب الديمغرافي السنوي، وفي غيره من المصادر حيث يرد لعمان (٢١٢ ألف كم٢) ولكن ربما يرجع ذلك لاعتبارات تتعلق بالمياه الإقليمية أو أن عمليات المساحة الحديثة لعمان قد صححت الرقم.

٢ - تأتي محافظة مسقط على رأس المحافظات والأقاليم العمانية من حيث كثافة السكان، حيث بلغت كثافة السكان بها ١٥٦,٩ نسمة /كم٢، وهذا ما تسجله كثافات المدن في بعض الدول، وهي كثافة منخفضة نسبياً بالمقارنة بكثافات مشابهة في بعض الدول لمجلس التعاون الخليجي المجاورة، ويؤثر في كثافة السكان، استخدامات الأراضي، وأنماط المبنى، ونوع المساكن، والتطور العمراني، والمستويات الاجتماعية للسكان، والمنطقة تضم مطرح ومسقط، وقدر شولتز كثافة السكان في مسقط بأكثر من ١٢٠ نسمة /كم٢[٣١].

٣ - تأتي منطقة الباطنة في المرتبة الثانية من حيث كثافة السكان بعد مسقط، ولكن بفارق كبير بينهما، حيث تبلغ كثافة السكان في الباطنة بنحو ٤٥ نسمة/كم٢، وهي كثافة سكانية مرتفعة نسبياً لمنطقة زراعية من أهم مناطق الزراعة في عمان، ومن أقدمها عمراناً، ويقع الظهير الزراعي لمحافظة مسقط في إقليم الباطنة، وقدر شولتز كثافة السكان في الباطنة ما بين٥٠-١٢٠ نسمة/كم٢، وقد تجاوز تقديره الكثافة المسجلة، وإن كان هناك بعض الاختلاف في المساحة بين الإقليم الإداري والمنطقة التي قدر كثافتها، والباطنة سهل زراعي به مجموعة من الواحات وموارد المياه المتوافرة، وبالباطنة نحو ٣٥ ألف فدان تزرع بالخضراوات والفاكهة والمحصولات الحقلية، وبه مشروعات ري، وينقسم إلى شمال الباطنة وجنوبها، وهذه المساحة من أكبر المساحات الزراعية في عمان. كما يوجد

به نحو ٢٠٪ من المراعى في السلطنة و٤١٪ من الثروة الحيوانية في السلطنة[٣١] وهي أعلى نسبة موجودة في إقليم من الأقاليم الاقتصادية في عمان، أي أنه توجد مقومات كثافة السكان المرتفعة.

٤ - تنخفض الكثافات بعد ذلك انخفاضاً شديداً، حيث تبلغ نحو ١٦ نسمة /كم٢، وبها أراض زراعية ، ويمارس سكانها حرفة الصيد ، إلا أن نسبة كبيرة من مساحتها أرض هضبية شديدة التقطع ووعرة التضاريس[٣٢].

٥ - ثم تنخفض كثافة السكان بعد ذلك لتصل إلى ٧ نسمة /كم٢ تقريباً في منطقتي الداخلية والشرقية وهي مناطق بها مساحات مستغلة زراعياً من خلال الواحات وقيعان الأودية وجوانبها إلا أنها تغلب عليها الأراضي غير المنتجة، ويتجه بعض سكان الشرقية إلى البحر للصيد (قرى الصيادين). والمحافظات والمناطق العمانية الخمس السابقة (مسقط والباطنة ومسندم والداخلية والشرقية) تزيد كثافة السكان فيها على كثافة السكان العامة في عمان.

٦ - تنخفض كثافات السكان عن المعدل العام لعمان في الظاهرة ٤,١ نسمة/كم٢، وظفار ١,٩ نسمة/كم٢، هذه المحافظات تشكل أكثر من ٥٦٪ من مساحة عمان، وتمثل هذه المناطق اللامعمور العماني بصفة عامة، وباستثناء بعض المدن الإدارية والتاريخية وبعض مناطق الزراعة ومناطق استخراج البترول، وتشكل هوامشها الشرقية إمدادات لرمال الربع الخالي ولصحراء بلاد العرب.

سكان الحضر والريف:

تعتبر نسبة سكان الحضر والريف مؤشراً على التطور الاقتصادي والاجتماعي في أية دولة، وتتطور هذه النسب مع التطور الديمغرافي والعام

في الدولة، وقد تطورت نسبة سكان الحضر في عمان تطوراً واضحاً وإيجابياً، فبعد أن قدرت نسبة سكان الحضر في عمان بـ ١٠٪ عام ١٩٧٥[٣٤] وذلك في غياب بيانات وإحصاءات، ونظراً لما شهدته عمان من تغير عام في المجتمع ابتداء من عام ١٩٧٠، وتبني الدولة لخطط تنمية طموحة متعددة الأغراض والمجالات، نتج عنها مشروعات متعددة وخدمات متنوعة في المدن التي تحددت مع التقسيم الإداري للدولة، كان لهذا الجانب الأخير أهمية كبيرة حيث تحددت تعداد ١٩٩٣ - ٧١,٧٪، في حين أن سكان الريف ٢٨٪ من إجمالي السكان، وهذه الأرقام تغير الصورة السائدة تماماً حيث كان المتوقع وحسب التقديرات السابقة ارتفاع نسبة سكان الريف إلا أن مفهوم الحضر والهجرة الوافدة والتطور العام هو الأساس في رفع النسبة. وبالنسبة لسكنى العمانيين فإن ٦٦,٢٪ (نحو ثلثي السكان) يسكنون الحضر، ويسكن الريف ٣٣,٨٪ . ويوضح الجدول التالي رقم (٧) توزيع السكان حسب الريف والحضر في المحافظات والمناطق العمانية ١٩٩٣.

جدول رقم (٧)

توزيع السكان حسب الريف والحضر في المحافظات والمناطق العمانية ١٩٩٣

المحافظة/المنطقة	الحضر ٪	الريف ٪
مسقط	٩٧,٢	٢,٨
الباطنة	٦٨,٢	٣١,٨
مسندم	٦٢,٣	٣٧,٧
الظاهرة	٥٥,٧	٤٤,٣
الداخلية	٥٦,١	٤٣,٩
الشرقية	٥٤,١	٤٥,٩
الوسطى	١٨,٥	٨١,٥
ظفار	٧٢,٤	٢٧,٦
المجموع العام	٧١,٧	٢٨,٠

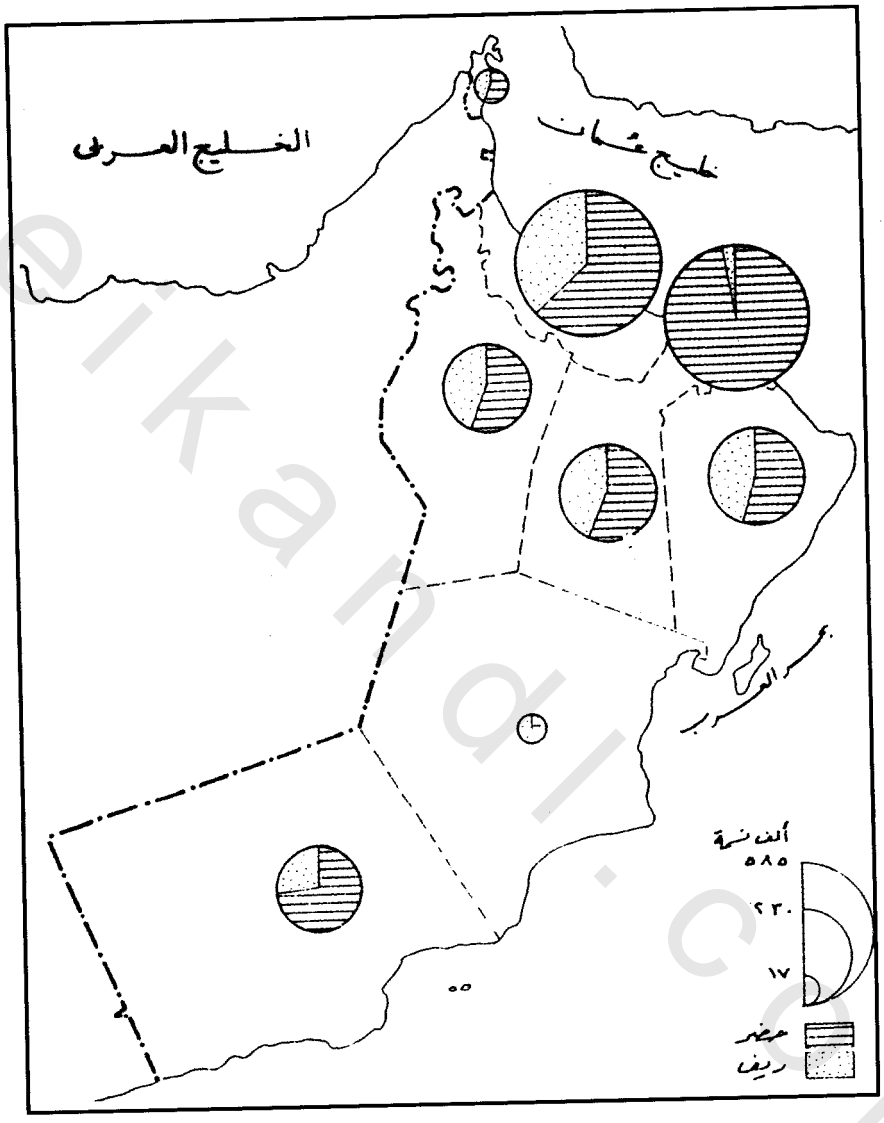

شكل رقم (٧)
توزيع السكان في الحضر والريف

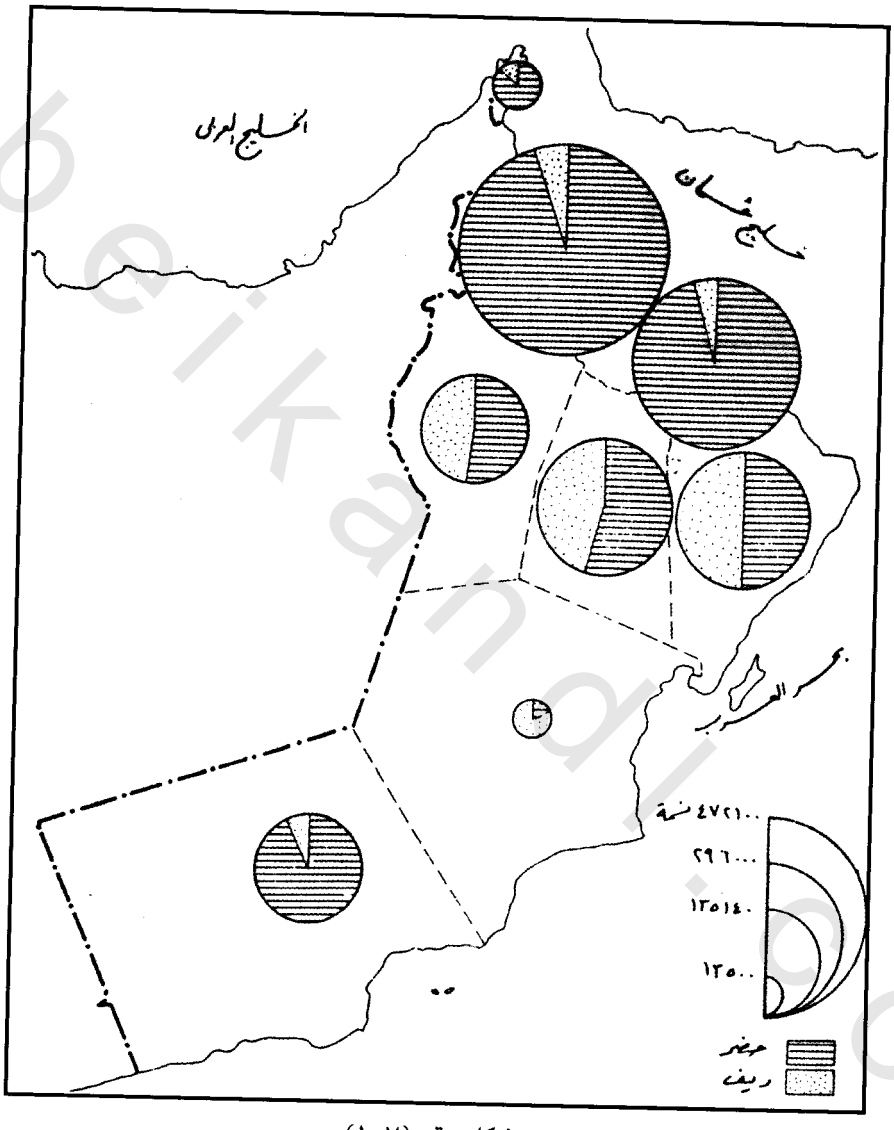

شكل رقم (٧-١)

توزيع السكان العمانيين في الحضر والريف

١ - تعتبر منطقة الوسطى أقل المحافظات من حيث نسبة الحضر ١٨,٥٪ فقط من إجمالي سكان المنطقة، في حين أن نسبة الحضر في مسقط (محافظة حضرية) ٩٧,٢٪ من إجمالي السكان.

٢ - باستثناء منطقة الوسطى فإن كل المحافظات والمناطق العمانية تسجل نسبة حضر أكثر من ٥٠٪ من إجمالي سكانها.

٣ - بمقارنة التقديرات السابقة للحضر في عمان والتي سجلت أرقاماً منخفضة للغاية على مستوى الدولة (مثلاً ١٠٪) بالأرقام التي أظهرها التعداد، فإن التحضر في عمان ينمو بمعدلات مرتفعة تفوق مثيله لنفس الفترة في دول عديدة.

٤- تسجل محافظتا مسقط وظفار فقط نسباً للتحضر أعلى من النسبة العامة لعمان، حيث تسجل مسقط - كما سبق - ٩٧,٢٪ وظفار ٧٢,٤٪، ويرجع ذلك إلى أن مسقط محافظة حضرية، كما أن صلالة، عاصمة محافظة ظفار، من أكبر مدن السلطنة، بالإضافة إلى مدن أخرى تخدمها شبكة مواصلات جيدة، ويرتبط بعضها بإنتاج البترول.

٥ - تصل نسبة التحضر في الباطنة إلى ٦٨,٢٪، وهي نسبة تقرب من النسبة العامة لعمان، حيث تضم الباطنة مجموعة من المراكز الحضرية الساحلية والداخلية الهامة، ومسندم ٦٢,٣٪، وبها مركز حضري به نسبة كبيرة من السكان، والداخلية ٥٦,١ والظاهرة ٥٥,٧٪ والشرقية ٥٤٪.

أحجام سكان المدن العمانية:

بمقارنة تقديرات بيانات المصادر السابقة لسكان المدن العمانية نلاحظ زيادة واضحة في سكان المدن العمانية في تعداد ١٩٩٣، ويرجع السبب في

ذلك إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته عمان، والهجرة الوافدة التي سكن الكثير من المدن، وكذلك بعض تيارات الهجرة الداخلية (الريفية - الحضرية)، وقد يرجع تطور سكان المدن الكبير بعد التعداد إلى قصور في التقديرات الأولى.

ويوضح جدول (رقم ٨) أحجام المدن العمانية حسب تعداد ١٩٩٣ .

جدول رقم (٨)

سكان المدن العمانية (والعواصم الإدارية)١٩٩٣

المدينة	حجم السكان	المدينة	حجم السكان
صلالة	١٤٠٠٠٠	صور	٥٣٥٠٤
عبرى	٩٣٠٠٠	البوريمي	٤٨٢٨٧
صحار	٩٠٨١٤	مسقط	٤٠٨٥٦
الرستاق	٩١٩٨٤	خصب	١٦٣٩٣
نزوى	٥٨٥٨٢		

هناك مدينتان يزيد عدد سكان كل منهما على مائة ألف نسمة، مطرح وصلالة، ومسقط، ومطرح مجمعان حضريان، فمسقط المقر الرسمي للسلطان ومركز الوزارات والمصارف، ومطرح مكان الميناء والأحياء التجارية وشركات التصدير والاستيراد وشركات النقل ومقاولي البناء والصحافة والنشر والمكتب الرئيس للبرق (مركز الاتصال والاقتصاد)، وصلالة عاصمة الجنوب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وساعدت الوظائف في المدينتين على نمو سكانهما الكبير. ويقرب عدد سكان عبري (عاصمة الشرقية)، وصحار (عاصمة الباطنة) من ١٠٠ ألف نسمة، حيث سجلتا ٩٣ ألف، و٩١ ألف نسمة

على التوالي، أما الرستاق وهي مدينة داخلية هامة أيضاً، فعدد سكانها نحو ٦٢ ألف نسمة، أما نزوى (عاصمة الداخلية) وصور (عاصمة الوسطى) يزيد عدد سكان كل منها على ٥٠ ألف نسمة، وهي عواصم إدارية هامة.

أما بقية المدن فعدد سكانها أقل من ٥٠ ألف نسمة وإن كانت البوريمي في الظاهرة تقرب من ٥٠ ألف نسمة، وبصفة عامة فإن هناك مجموعة من العوامل سوف تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو في المدن العمانية في الفترة القادمة، وهذه العوامل هي: الهجرة الوافدة، والنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعدد وظائف المدن الإدارية (عدا مدن المحافظات والمناطق) ونموها والنمو الحضري أيضاً[٣٥].

تركيب السكان وخصائصهم

يعد تركيب السكان وخصائصهم من الموضوعات الهامة في دراسة السكان؛ لأنها سبب ونتيجة للعديد من الظاهرات السكانية، فمثلاً ترتبط الخصوبة بالتركيب السكاني العمري والنوعي، ويؤثر التركيب السكاني في قوة العمل، ويؤثر التركيب العمري في معدلات الوفيات وغير ذلك من الخصائص السكانية، وسيدرس هذا الجزء من الدراسة تركيب السكان النوعي والعمري والنشاط الاقتصادي.

التركيب النوعي:

وتكشف التركيب النوعي عن نسبة الذكور والإناث في المجتمع، ويعبر عنه بالنسبة النوعية، ونسبة الذكورة، وهو عدد الذكور لكل ١٠٠ أنثى، والنسبة الطبيعية لمجتمع مستقر اقتصادياً واجتماعياً وتقل فيه الهجرة حيث

تتراوح ما بين ١٠٠-١٠٤ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وتؤثر الوفيات النوعية والهجرة في هذه النسبة.

وتكشف البيانات أن النسبة النوعية العامة للسكان العمانيين (نسبة في مجتمع مستقر إلى حد ما) تبلغ النسبة الطبيعية للمجتمعات المستقرة إذ تبلغ ١٠٤ ذكر /١٠٠ أنثى ، وإن كان هناك تفاوت بين المناطق أو المحافظات العمانية حسب الهجرة الداخلية للسكان، ففي الوسطى أعلى نسبة نوعية لمحافظة مستقبلة للمهاجرين (النسبة النوعية ١١٤)، وكذلك مسقط ومسندم، ويوجد بها العاملون في الخدمات من مناطق أخرى (النسبة النوعية ١٠٩)، وينطبق بشكل أقل على الظاهرة وظفار (النسبة ١٠٦) ، وفي الباطنة تبلغ النسبة النوعية بها ١٠٢، والشرقية ١٠٠ ، والداخلية ٩٩، ويرجع ذلك إلى خروج سكانها للعمل بالجهات الأخرى، أو أخطاء إدلاء بيانات التعداد في هذه المنطقة في بعض الحالات ، أو كلاهما.

أما النسبة النوعية العامة لعمان (مواطنين وافدين) والنسبة في هذه الحالة هي نسبة لمجتمع مستقبل للمهاجرين هجرة انتقائية في النوع والعمر (معظمها ذكور في منتصف العمر) فهي ١٤٠ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، وتختلف النسب النوعية في جهات عمان حسب نسبة الوفود، وهناك مجموعة من المحافظات والمناطق تشمل نسبة أعلى من النسبة العامة لعمان، ففي مسقط تبلغ النسبة ١٦٦,٧ ذكراً لكل ١٠٠ أنثى، وفي فار ١٦٠,٧، والوسطى ١٥٩، والظاهرة ١٤٣، أما بقية المحافظات فتسجل نسبة أقل من النسبة العامة في عمان، فمسندم تسجل١٣٥,٦، والباطنة ١٢٧,٥ والشرقية ١٢٣,٨ والداخلية ١١٩,٣.

ويلاحظ أيضاً أن هناك ارتباطاً بين النسبة النوعية للعمانيين والنسبة النوعية العامة، فالجهات التي ترتفع فيها النسبة النوعية بين العمانيين هي أيضاً ترتفع فيها النسبة العامة. وهناك ٤٨٠ ذكراً وافداً مقابل كل ١٠٠ أنثى وافدة في السن ١٥ سنة فأكثر وهذه طبيعة الوفود (٣٦).

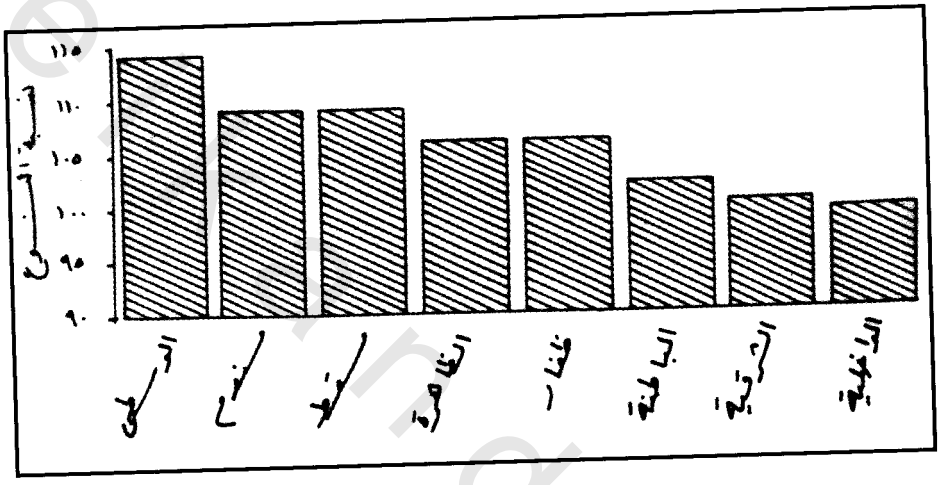

النسبة النوعية على مستوى مناطق السلطنة

التركيب العمري

سبقت الإشارة إلى أهمية التركيب العمري بين الخصائص والظاهرات السكانية والديموغرافية، وتعتبر بيانات التركيب العمري من أقل بيانات التعدادات دقة خاصة في دول العالم الثالث، حيث الأمية وعدم الاهتمام بإدلاء بيانات العمر لأسباب نفسية واجتماعية وتعليمية عمداً أو عن غير عمد.

ولذلك لجأ الباحثون إلى دراسة التركيب العمري من خلال تقسيمه إلى فئات خمسية أو عشرية (كل خمس سنوات أو عشر سنوات)، أو فئات عريضة (متسعة) ثلاثة : ٠-١٤، ١٥-٥٩ ومن ٦٠ أو ٦٥ فأكثر للفئة الأخيرة (كبار

السن)، ويوضح الجدول المرفق التوزيع النسبي للعمانيين حسب فئات السن العريضة لكل الجهات المختلفة في عمان، ومن دراسة الجدول (رقم ٩) يتضح ما يأتي:

١ - تبلغ نسبة صغار السن ٠ -١٤ على مستوى عمان ٥١,٦٪ من إجمالي السكان، وهذا يعني أن المجتمع فتي مرتفع الخصوبة، ويرتكز على قاعدة عريضة من الأطفال.

٢ - هناك متفاوتات بين الجهات العمانية المختلفة، فهي تسجل أدناها في مسقط ٤٦,٦٪؛ وذلك لفئة السن الوسطى(سن العمل) نتيجة للهجرة الداخلية، وتنخفض أيضاً في ظفار والوسطى ومسندم عن النسبة العامة لعمان، ولكن لصالح الفئة الوسطى في ظفار ولصالح كبار السن في محافظة الوسطى، أما في بقية المحافظات فالنسبة أعلى من نسبة عمان أو حول النسبة، فهي ٥٤٪ في الباطنة (خصوبة مرتفعة) ٥٣,٥٪ في الداخلية (خصوبة مرتفعة) كما في الباطنة ، ٥٢,٥٪ في الداخلة، ٥١,٧٪ في الشرقية.

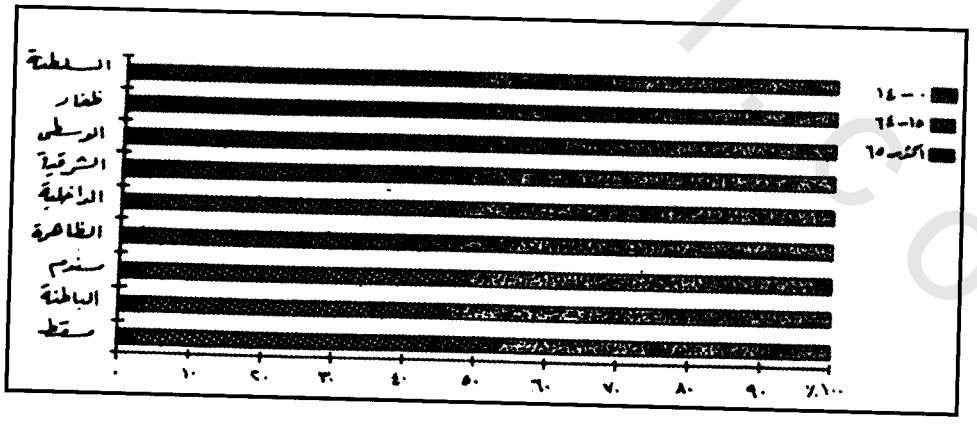

التركيب العمري لسكان السلطنة حسب فئات العمر الرئيسة

جدول (٩)

التوزيع النسبي للسكان العمانيين حسب فئات السن والمنطقة

المحافظة/المنطقة	فئة الأعمار		
	٠ - ١٤	١٥ - ٦٤	٦٥+
مسقط	٤٦,٤	٥١,٣	٢,١
الباطنة	٥٤	٤٣,٢	٢,٨
مسندم	٥١,٥	٤٥,٩	٣
الظاهرة	٥٢,٤	٤٤,٦	٣
الداخلية	٥٣,٥	٤٣,٤	٣,١
الشرقية	٥١,٧	٤٤,٤	٣,٩
الوسطى	٥٠,٧	٤٥,٧	٣,٦
ظفار	٥٠,٨	٤٦,٤	٢,٨
المحافظة/المنطقة	٥١,٦	٤٥,٤	٣

٣- تبلغ نسبة فئة السن الوسطى (١٥-٦٤) ٤٥,٤٪ من جملة السكان في عمان، وهي نسبة طبيعية لمجتمع مستقر مرتفع الخصوبة، يلاحظ أن هذه الأرقام للعمانيين فقط، وترتفع النسبة عن هذا في مسقط ٥١,٣٪ وسبق تعليل ذلك، وتدور حول نسبة عمان العامة نسب ظفار ٤٦,٣٪، مسندم ٤٥,٩٪ الوسطى ٤٥,٧٪، ويلاحظ أن هذه المناطق سجلت نسباً مرتفعة في فئة صغار السن، أما بقية المحافظات فتقل عن النسبة العامة للدولة ٤٣,٢٪ في الباطنة، ٤٤,٦٪ في الظاهرة ، ٤٣,٢٪ في الداخلية.

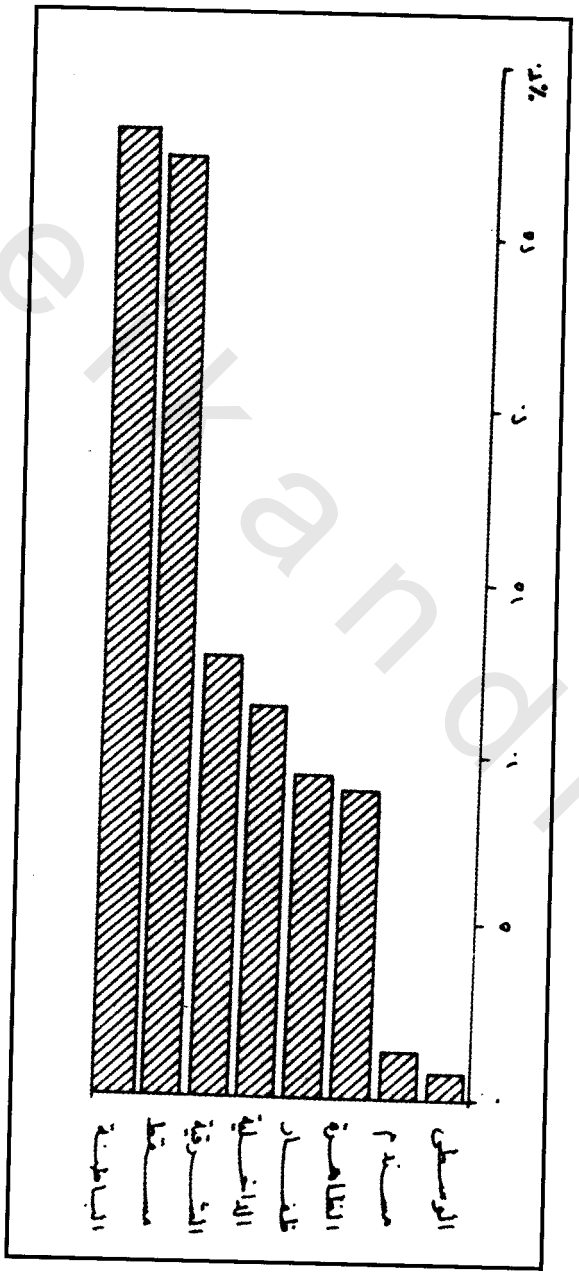

شكل رقم (٩)
التوزيع النسبي لسكان سلطنة عُمان

obeikandl.com

٤- أما فئة كبار السن ٦٥ سنة فأكثر فتسجل ٣٪ من إجمالي عمان، وتدور حول النسبة العامة مسندم، الظاهرة ٣٪، وأعلى من النسب العامة الداخلية والشرقية والوسطى، أما في ظفار والباطنة فهي ٢,٨٪ وفي مسقط ٢,١٪، ويلاحظ أيضاً أن هناك بالإضافة للعوامل الأساسية التي تؤثر في نسبة كل فئة من فئات السن، علاقات إحصائية بينها، فإن ارتفاع نسبة فئة معينة من هذه الفئات يؤدي إلى انخفاض فئة أخرى.

ويوضح الجدول (رقم ١٠)

التوزيع النسبي للسكان (عماني وغير عماني) حسب فئة العمر

فئة العمر	٪
٠ - ١٤	٤١
١٥ - ٦٤	٥٦,٧
٦٥ فأكثر	٢,٣

الجدول من حساب الباحث اعتماداً على التعداد.

ومن دراسته يتضح ما يلي:

تبلغ نسبة السكان صغار السن (٠-١٤ سنة) ٤١٪ من إجمالي السكان، ويلاحظ انخفاض نسبة هذه الفئة عما كانت عليه للعمانيين فقط، بفعل عامل الهجرة الانتقائية (ذكور في فئات سن العمل) في حين ارتفعت فئة سن العمل (١٥-٦٤) إلى ٥٦,٧٪ (بفعل الهجرة الانتقائية) أما كبار السن فإن النسبة ٢,٣٪ ، وقد قلت عما كانت عليه بالنسبة للعمانيين وحدهم، وذلك لصالح فئة السن الوسطى.

شكل رقم (١٠)

التوزيع النسبي للسكان (عماني/غير عماني) على مستوى المناطق

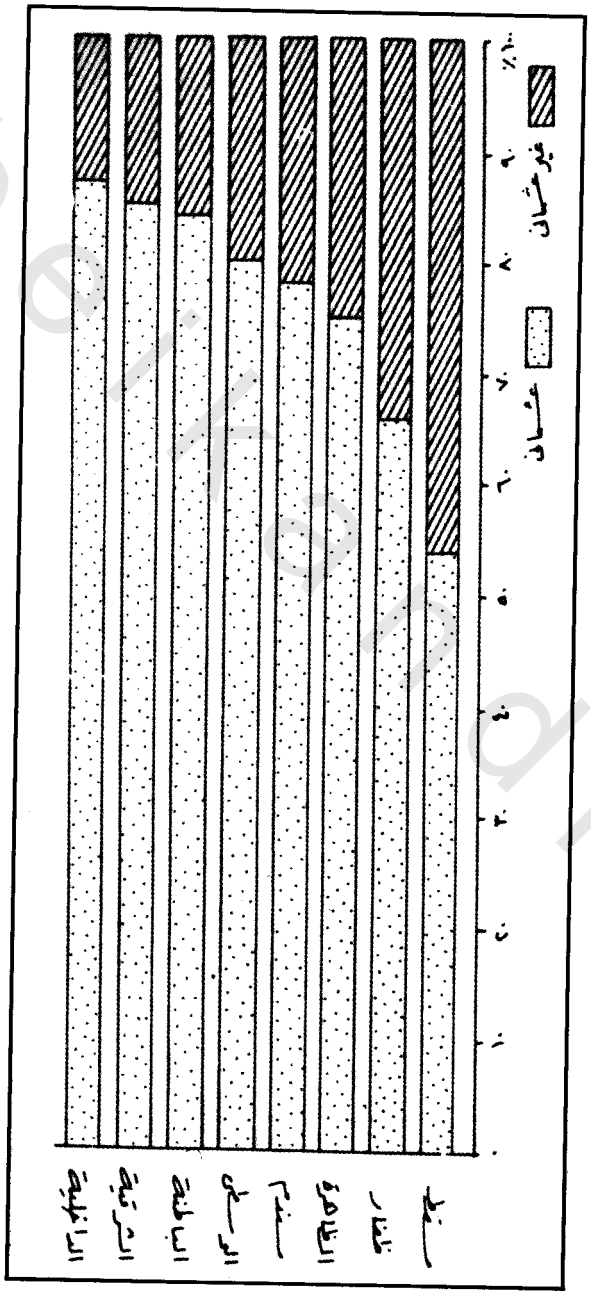

أما توزيع السكان حسب السن والفئات العشرية فقد أوضحها الجدول رقم (١٣) ومن دراسته يتضح ما يلي:

- تؤثر الهجرة الانتقائية - هجرة قوة العمل - أساساً على تركيب السكان العمري في بعض المحافظات خاصة مسقط، حيث تبلغ نسبة السكان في فئة العمر ٢٠-٥٩ ، ٦٤٪ من إجمالي الذكور، في حين أن نسبة الإناث ٤٧٪ من جملة السكان، وفي ظفار تبلغ النسبة نحو ٦٥٪ ، وهذا يدل على أن الهجرة الذكرية أساساً في هذه المحافظات.

ويصعب إيجاد بيانات خاصة بفئة العمر ١٥-١٩ ، إذ إنها تدخل ضمن الفئة ١٠-١٩ ، وإن كان هذا ممكناً رياضياً، فإن الهدف هنا بعد دراسة فئات السن للعمانيين هو توضيح أثر الهجرة الانتقائية على تركيب السكان العمري في فئة سن العمل، وقد اتضحت فيما سبق.

أما المحافظات/ المناطق الأخرى التي تقل فيها نسبة الهجرة الوافدة فنسبة فئات السن الوسطى بها لا ترتفع كثيراً إلى مستوى مسقط وظفار، وتسجل ارتفاعاً طفيفاً على النسب العادية التي درست للعمانيين. (راجع الجدول).

جدول رقم (١١)

توزيع السكان حسب المنطقة والنوع وفئات السن

فئات السن	المحافظة / المنطقة							
	مسقط		الباطنة		مسندم		الظاهرة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من سنة -٩	٦١١٧٩ ٪١٨,٨	٥٨٩٠٦ ٪٢٨,٦	٩٢٤٦٧ ٪٢٩,٧	٨٩٩٠٢ ٪٣٦,٢	٤٢٧٨ ٪٢٥,٩	٤٠٥٠ ٪٣٣,٢	٢٦٦٩٧ ٪٢٥,١	٢٥٤٧٠ ٪٣٤,١
١٠ - ١٩	٤٨٥٨٣ ٪١٤,٩	٤٤٧٤٨ ٪٢١,٧	٦٨١٤٣ ٪٢١,٥	٦٦٠٤٢ ٪٢٦,٦	٣٤٦٣ ٪٢٠,٩	٣١٥٦ ٪٢٥,٩	٢١٢١١ ٪١٩,٩	٢٠٥٢١ ٪١٣,٨
٢٠ - ٢٩	٧١٧٦٤ ٪٢٢	٣٩٧٧٤ ٪١٩,٣	٥٢٤٧٤ ٪١٦,٦	٣١٠٣٦ ٪١٢,٥	٢٦٦٤ ٪١٦,١	١٥٨١ ٪١٢,٩	١٩٥٤٥ ٪١٨,٣	١٠٣٣٥ ٪١٣,٨
٣٠ - ٣٩	٧٤٨٩٥ ٪٢٢,٩	٣٣٩٥٨ ٪١٦,٥	٤٩٦٣٨ ٪١٥,٧	٢٤٦٦٦ ٪٩,٩	٣٦٤٢ ٪١٥,٩	١٣٣٩ ٪١٠,٩	٢٠٥٨١ ٪١٩,٣	٧٧٣٤ ٪١٠,٤
٤٠ - ٤٩	٤٧٨٦٤ ٪١٤,٧	١٤٨٩٨ ٪٧,٢	٢٦٦٨٧ ٪٨,٤	١٥٣٤٨ ٪٦,٢	١٧٧٣ ٪١٠,٧	٨٨٤ ٪٧,٣	١٠٤١١ ٪٩,٨	٤٤٨٩ ٪٦
٥٠ - ٥٩	١٤٩٥٩ ٪٤,٦	٧١٦٧ ٪٣,٥	١٣٧٧٩ ٪٤,٤	١٠٠٥٢ ٪٤,١	٩٢٨ ٪٥,٦	٥٨٥ ٪٤,٨	٤٤٣٣ ٪٤,٢	٢٩٦٧ ٪٣,٩
٦٠ - ٦٩	٤٤٠٠ ٪١,٣	٣٦٨٧ ٪١,٨	٧٧٥٦ ٪٢,٥	٥٨٩١ ٪٢,٤	٥٢٢ ٪٣,٢	٣٤٤ ٪٢,٨	٢١٤٤ ٪٢	١٦٨٤ ٪٢,٣
٧٠ - ٧٩	١٤٤٧ ٪٠,٤	١٧٢٥ ٪٠,٨	٣٤٦٢ ٪١,١	٣٠٦٩ ٪١,٢	١٨٩ ٪١,١	١٨٠ ٪١,٥	٩٢٧ ٪٠,٩	٨٨٥ ٪١,٢
٨٠	٥٩٧ ٪٠,٢	٨٤١ ٪٠,٤	٢٠١٠ ٪٠,٦	٢٠٩١ ٪٠,٨	٨٠ ٪٠,٥	٦,٩ ٪٠,٦	٥٥٧ ٪٠,٥	٥٧ ٪٠,٨
غير مبين	٢٤٢ ٪٠,٠٧	١٤٦ ٪٠,٠٧	٩٩ ٪٠,٠٣	٢٩ ٪٠,٠١	–	–	٥٤ ٪٠,٠٥	٩٩ ٪٠,٠١
المجموع العام	٣٢٥٩٣٠	٢٠٥٨٥٠	٣١٦٥١٥	٢٤٨١٦٢	١٦٥٣٩	١٢١٨٨	١٠٦٥٦٠	٧٤٦٦٤

تابع جدول رقم (١١)

توزيع السكان حسب المنطقة والنوع وفئات السن

فئات السن	المحافظة / المنطقة							
	الداخلية		الشرقية		الوسطى		ظفار	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
أقل من سنة -٩	٣٧٩٧١ ٣,٤٪	٣٦٩٥٣ ٣٥,٣٪	٤٠٥٤٥ ٣٠,٢٪	٣٩٦١٠ ٣٤,٣٪	٢٨٠٨ ٢٦,٦٪	٢٦١٠ ٤٠,١٪	٢٤٩٠٩ ٢١,٤٪	٢٤٠٤٦ ٣٣,١٪
١٠ - ١٩	٢٩٧٥٥ ٢٣,٨٪	٢٨٦٣١ ٢٧,٣٪	٢٢٩٣٢ ١٧,١٪	٣٠١٦١ ٢٦,١٪	١٤٢٨ ١٣,٥٪	١٢٠١ ١٨,٤٪	١٩٧٠٥ ١٦,٩٪	١٨١٨٤ ٢٥,١٪
٢٠ - ٢٩	١٩٣٥٨ ١٥,٥٪	١٣٠٠٣ ١٢,٤٪	٢٣٠٧٣ ١٧,٢٪	١٤٩٨١ ١٢,٩٪	١٩٧٣ ١٨,٧٪	٩٠١ ١٣,٩٪	٢٠٤٩٨ ١٧,٦٪	١٠٧٦٥ ١٤,٨٪
٣٠ - ٣٩	١٧٧٢٨ ١٤,٢٪	١٠٠٨٥ ٩,٦٪	٢٢٠٠٠ ١٦,٤٪	١١٧٥٢ ١٠,٢٪	٢١٧٩ ٢٠,٦٪	٦٦٣ ١٠,٢٪	٢٧٣٣٧ ٢٣,٥٪	٩٢٤٨ ١٢,٧٪
٤٠ - ٤٩	٩٩٢٤ ٧,٩٪	٩٨٧٦ ٦,٦٪	١٢١٧ ٩,١٪	٧٧٣٢ ٦,٧٪	١٢٨٤ ١٢,٢٪	٤٧٧ ٧,٣٪	١٥٤٣٥ ١٣,٢٪	٤٧٠٧ ٦,٥٪
٥٠ - ٥٩	٥٢٢٣ ٤,٢٪	٤٢٠٩ ٤٪	٦٣١٠ ٤,٧٪	٥٠٣٥ ٤,٤٪	٤٨٠ ٤,٥٪	٢٨٥ ٤,٤٪	٥٦٣٩ ٤,٨٪	٢٦٨٧ ٣,٧٪
٦٠ - ٦٩	٢٩٧٣ ٢,٤٪	٢٦٥٨ ٢,٥٪	٤٠٢٥ ٢,٩٪	٢٩٧٢ ٢,٦٪	٢٥١ ٢,٤٪	١٩٤ ٢,٩٪	١٧٧٩ ١,٥٪	١٤٨٦ ٢٪
٧٠ - ٧٩	١٢٤٩ ٠,٩٪	١٥١٠ ١,٤٪	١٩٦٨ ١,٥٪	١٨٥٦ ٠,٩٪	٩٠ ٠,٩٪	١١٥ ١,٨٪	٦٧٢ ٠,٦٪	٨٤٦ ١,٢٪
٨٠	٨١٤ ٠,٧٪	٨١٥ ٠,٨٪	١٢٠٠ ٠,٩٪	١٢٥٣ ١,١٪	٥٦ ٠,٥٪	٦٨ ١٪	٤٤٦ ٠,٤٪	٥٤١ ٠,٧٪
غير مبين	٤٢ ٠,٠٣٪	١٤ ٠,٠١٪	١١١ ٠,٠٨٪	٣٣ ٠,٠٪	٤ ٠,٠٤٪	-	١٢٢ ٠,١٪	٤٢ ٠,٠٦٪
المجموع العام	١٢٥٠٣٧	١٠٤٧٥٤	١٣٤٣٣٤	١١٥٣٨٥	١٠٥٥٣	٦٥١٤	١١٦٥٤٢	٧٢٥٥٢٠

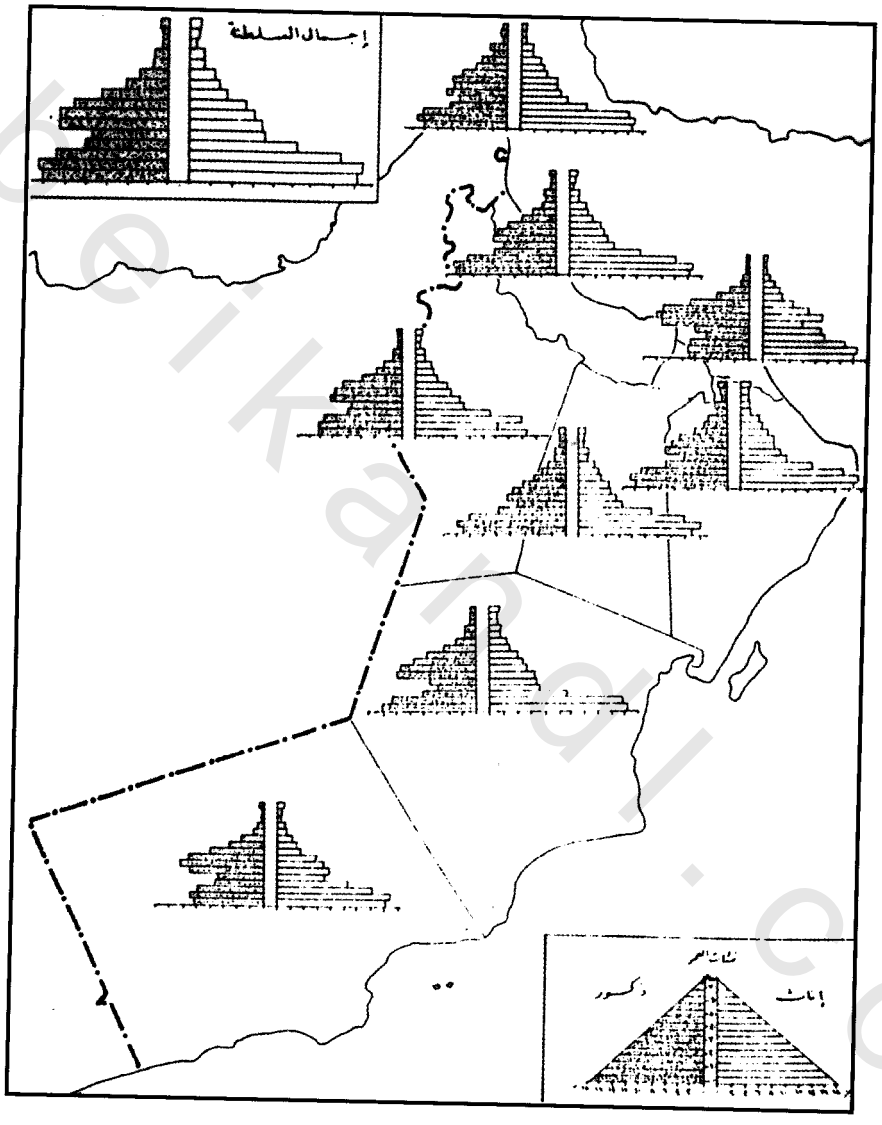

الهرم السكاني لسلطنة عُمان

العمر الوسيط:

يرتبط بالتركيب العمري للسكان بعض المقاييس، بينها العمر الوسيط، وهو ذلك العمر الذي يوجد نصف السكان أعلى منه ونصفهم الآخر أقل منه، وقد بلغ العمر الوسيط للعمانيين ١٣,٤ سنة (تعداد ١٩٩٣)، وهو مستوى منخفض ولكنه يعكس فتوة المجتمع سكانياً. أما متوسط العمر الكلي (عماني وغير عماني) فقد بلغ ٢٠,٤ سنة، وهو يعبر أيضاً عن فتوة المجتمع.

الإعالة السكانية:

تعطي دارسة التركيب العمري للسكان بعض المؤشرات الاقتصادية ومن بينها حساب نسبة الإعالة الديموغرافية (النظرية)، وتحسب هذه الإعالة بنسبة المعالين (٠-١٤) + (٦٥ سنة فأكثر) إلى كل السكان القادرين نظرياً على العمل المنتج، وهم (نظرياً) ١٥-٦٤ سنة.

$$\text{نسبة الإعالة} = \frac{\text{عدد الأفراد (٠ - ١٤)} + \text{عدد الأفراد (٦٥ فأكثر)}}{\text{عدد الأفراد ١٥ - ٦٤ سنة}}$$

النشاط الاقتصادي للسكان

تؤثر الظروف الجغرافية والاقتصادية في أنشطة السكان ، وسنحاول أن نعرض باختصار للنشاط الاقتصادي ، وكذلك لبعض خصائص السكان معتمدين على بيانات التعداد .

القوى العاملة:

تتألف القوى العاملة وفق المفاهيم الدولية المتعارف عليها من مجموع الأفراد الذين يقدمون عرض العمل سواء كانوا مشتغلين فعلاً أو كانوا يبحثون

عن عمل، أي متعطلين. واستناداً إلى هذا المفهوم، فقد أظهرت النتائج الأولية للتعداد الحقائق التالية:

العمانيون وغير العمانيين في القوى العاملة:

يشكل غير العمانيين حوالي ٦١,٤٪ من إجمالي القوى العاملة مقابل ٣٨,٦٪ للعمانيين. أي أنه مقابل كل فردين عمانيين في القوى العاملة يوجد ثلاثة أفراد غير عمانيين، وتعتبر سلطنة عمان كدول مجلس التعاون بلداً مستورداً للعمالة، وتأتي هذه العمالة إلى السلطنة على الأغلب بشكل انتقائي قوامه الأفراد في سن العمل، وقد غلب الذكور على بعض الجنسيات؛ ولهذا كان الوزن النسبي لغير العمانيين في القوى العاملة ٦١,٤٪ يفوق كثيراً الوزن النسبي لهم في جملة السكان والذي لا يتعدى ٢٦,٥٪.

معدل النشاط الاقتصادي الخام:

وهو النسبة المئوية للقوى العاملة إلى إجمالي السكان، ويبلغ هذا المعدل حوالي ٣٤,٩٪ لمجمل سكان السلطنة، غير أنه يرتفع إلى ٨٠,٨٪ لغير العمانيين، وينخفض إلى ١٨,٤٪ للعمانيين، وتؤثر بعض العوامل في معدل النشاط الاقتصادي الخام، ويمكن أن تعتبر هذه هي الإعالة الاقتصادية مثل:

- ارتفاع الخصوبة في المجتمع.
- معدلات التحاق عالية بالتعليم.
- ضعف إقبال المرأة على العمل.
- كبار السن.

أما بالنسبة لغير العمانيين فإن ارتفاعه على النحو السابق ذكره يرجع لأسباب معروفة وهي أن الوافدين لا يفدون إلى السلطنة إلا للعمل ، وأن

النسبة التي لا تعمل منهم هي غالباً من المرافقين (الزوجات والأبناء). وكما سبقت الإشارة يأتي كثيرون بمفردهم.

توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية:

يقصد بالنشاط الاقتصادي المجال الذي يعمل فيه الفرد، ويطلق على هذا المجال أحياناً اسم القطاع الاقتصادي، وقد تم تصنيف القوى العاملة بالسلطنة وفق التصنيف الدولي للأنشطة الاقتصادية الذي أعد من قبل الجهات المختصة بالأمم المتحدة، وتبنته الغالبية العظمى من دول العالم.

ويوضح الجدول (رقم ١٢) توزيع قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية، ومنها يتضح أن أربعة قطاعات رئيسية في السلطنة تستقطب ما يقرب من ٦٢٪ من إجمالي قوة العمل العمانية وغير العمانية. وهذه القطاعات هي:

- خدمات الإدارة العامة والدفاع ٢٤,٣٪
- الإنشاءات (البناء والتشييد)١٥,٨٪
- التجارة وما يتبعها ١٣,١٪
- الصناعات التحويلية ٨,٩٪

وتتوزع باقي القوى العاملة على القطاعات الأخرى بنسب متفاوتة. والحقيقة أن القطاعات التي تستقطب العمالة الوافدة تختلف جذرياً عن تلك التي تستقطب العمالة الوطنية ، فبينما يصنف ٥٥,٧٪ من القوى العاملة الوطنية في قطاع الإدارة العامة والدفاع فإن ٥٥٪ من العمالة الوافدة تتركز في قطاعات الإنشاءات والتجارة والصناعة، بينما لا تزيد نسبة العمالة الوطنية في هذه القطاعات الثلاث عن ٨,٤٪ .

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للقوى العاملة العمانية وغير العمانية حسب الأنشطة الاقتصادية

النشاط الاقتصادي	المجموع ٪	غير عماني ٪	عماني ٪
الزراعة والصيد والحراجة	٨,١	٩,٣	٥,٩
صيد الأسماك	١,٣	٠,١	٣,٤
التعدين واستغلال المحاجر	٢,١	١,٤	٣,٣
الصناعات التحويلية	٨,٨	١٣	١,٨
إمدادات الكهرباء والغاز	٠,٧	٠,٨	٠,٤
الإنشاءات	١٥,٨	٢٤	١,٩
تجارة الجملة والتجزئة	١٣,١	١٨	٤,٧
الفنادق والمطاعم	٢,١	٣,١	٠,٤
النقل والتخزين والاتصالات	٣,٦	٣	٤,٧
الوساطة المالية	١,١	٠,٥	٢
الأنشطة العقارية والإيجارية	١,٥	٢,١	٠,٤
الإدارة العامة والدفاع	٢٤,٣	٦	٥٥
التعليم	٥,٤	٤,٤	٧,١
الصحة أنشطة الخدمة المجتمعية	٢,٤	٢,٢	٢,٨
خدم أو عاملين لدى الأسر الخاصة	٤,٣	٣,٣	٣,٧
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٤,٩	٧,٧	٠,١
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	٠,١	٠,٢	٠,١
الأنشطة غير المبينة	١,٢	٠,٩	١,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : التعداد

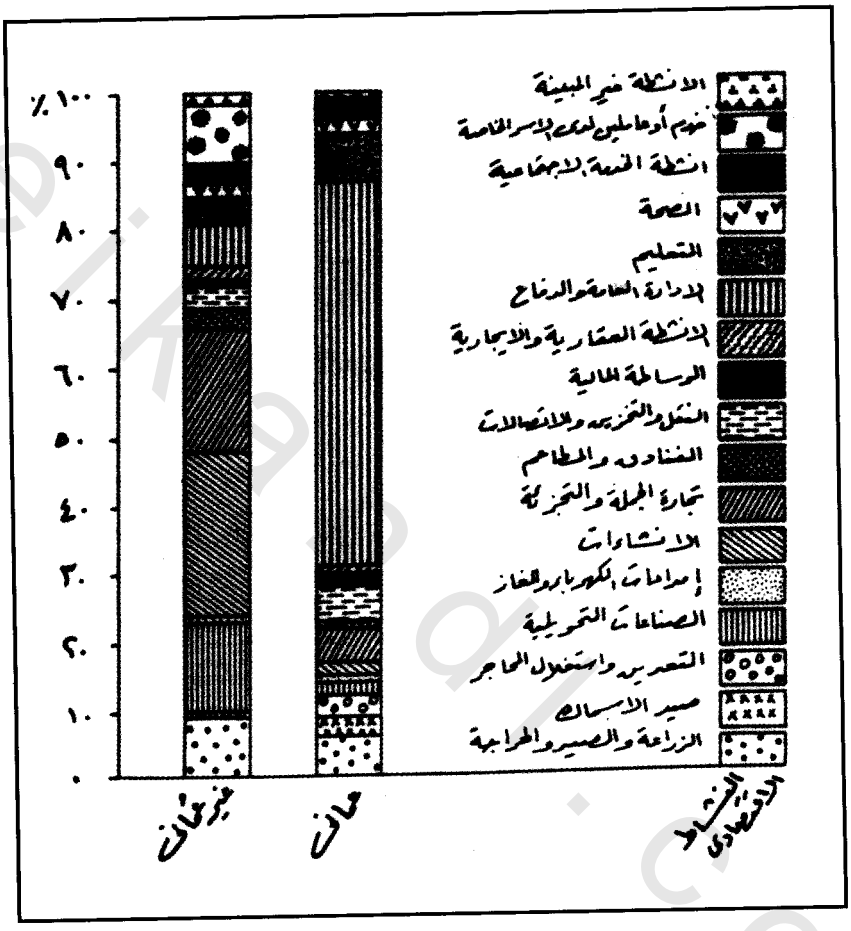

شكل رقم (١٢)

التوزيع النسبي للقوى العاملة العُمانية وغير العمانية حسب النشاط الاقتصادي

الحالة التعليمية:

أظهرت نتائج التعداد أن أكثر من ٢٨٪ من إجمالي سكان السلطنة العمانيين منهم والوافدين كانوا وقت التعداد ملتحقين بمختلف المراحل التعليمية.

وترتفع هذه النسبة بين العمانيين إلى أكثر من ٣٦٪، في حين لا تزيد كثيراً عن ٦٪ لدى غير العمانيين. وهذا التفاوت في نسب الالتحاق أمر طبيعي، حيث إن الغالبية العظمى من غير العمانيين جاؤوا إلى السلطنة للعمل غير مصحوبين في الغالب بأفراد أسرهم.

ويؤخذ من دراسة التوزيع النسبي للملتحقين حسب المراحل أن مدارس المرحلة الابتدائية تستقطب النسبة الأكبر من الملتحقين بالتعليم، حيث تصل إلى حوالي ٦٣٪ منهم، وتليها بطبيعة الحال المرحلة الإعدادية التي يلتحق بها حوالي ٢٣٪.

ويلاحظ الاختصار هنا على أساس اعتبارات الدراسة ككل، ولكن توافر مادة تعدادية دفعت للإشارة إلى هذه الموضوعات.

المستويات التعليمية:

تبلغ نسبة الأمية بين السكان -١٥ سنة فأكثر من العمر- العمانيين والوافدين حوالي ٣١٪، وبينما تنخفض هذه النسبة عند الذكور منهم إلى حوالي ٢٢٪، فإنها ترتفع بين الإناث إلى حوالي ٤٦٪.

وفيما يتعلق بالعمانيين فقد حققت المستويات التعليمية قفزة نوعية خلال فترة قصيرة نسبياً، فعلى الرغم من أن عمر النظام التعليمي بالسلطنة لا يتجاوز ربع قرن من الزمان فإن نسبة الأمية بين السكان العمانيين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة أو أكثر تزيد قليلاً عن ٤١٪، وهذه النسبة ترتفع بدورها لدى الإناث وتنخفض لدى الذكور، ويوضح الجدول (١٣)، (١٤) نسبة الملتحقين بالتعليم.

جدول رقم (١٣)

التوزيع النسبي للسكان العمانيين (١٥ سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحياة التعليمية	المجموع ٪	إناث٪	ذكور٪
أمي	٤١,٣	٥٤,١	٢٩,٠
يقرأ ويكتب	١٥,٠	١٢,١	١٧,٨
حملة مؤهلات	٤٣,٧	٣٣,٨	٥٣,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (١٤)

توزيع السكان (١٥ سنة فأكثر) حسب المنطقة والحالة التعليمية

الحياة التعليمية	المحافظة / المنطقة								
	مسقط	الباطنة	مسندم	الظاهرة	الداخلية	الشرقية	الوسطى	ظفار	المجموع
أمي	٪١٨,٦	٪٣٦,٩	٪٤٢,٢	٪٣٢,١	٪٣٧,٢	٪٤٠,١	٪٥٧,٩	٪٢٧,٨	٪٣٠,٥
يقرأ ويكتب	٪١٤	٪١٧,٨	٪١٠,٤	٪١٦,٢	٪١٦,٩	٪١٦,٨	٪٩,٧	٪١٥,٦	٪١٥,٩
الابتدائية	٪١٥,٤	٪١٩,٦	٪١٦,٩	٪١٦,٩	٪١٧,٩	٪١٦,٦	٪١٠,٦	٪١٧,٦	٪١٧,٢
الإعدادية	٪١٤,٩	٪١٥,١	٪١٧,٢	٪١٧,٢	٪١٥	٪١٣,٩	٪٧,٤	٪١٦,٩	٪١٥,٢
الثانوية	٪١٨,١	٪٥,٥	٪١٠,١	٪١٠,١	٪٧	٪٦,٦	٪٨,٢	٪١٢,٦	٪١٠,٩
الكليات المتوسطة والفنية	٪٥,٩	٪٢,٣	٪٣,٤	٪٣,٤	٪٢,٧	٪٢,٧	٪٣,٥	٪٢,٩	٪٣,٧
الجامعية	٪١٠,٣	٪٢,٤	٪٣,٦	٪٣,٦	٪٢,٨	٪٢,٥	٪٢,٥	٪٤,٧	٪٥,٣
الماجستير	٪١,٣	٪٠,١٢	٪٠,٢	٪٠,٢	٪٠,٢	٪٠,١٤	٪٠,١٤	٪٠,٣	٪٠,٥
الدكتوراه	٪٠	٪٠,٠٤	٪٠,٥	٪٠,٥	٪٠,٠٥	٪٠,٠٥	٪٠,٠١	٪٠,٠٧	٪٠,١٣
غير مبين الحالة التعليمية	٪١,١	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٠,٣	٪٠,٣	٪٠,٥	٪٠,٠٦	٪١,٣	٪٠,٧

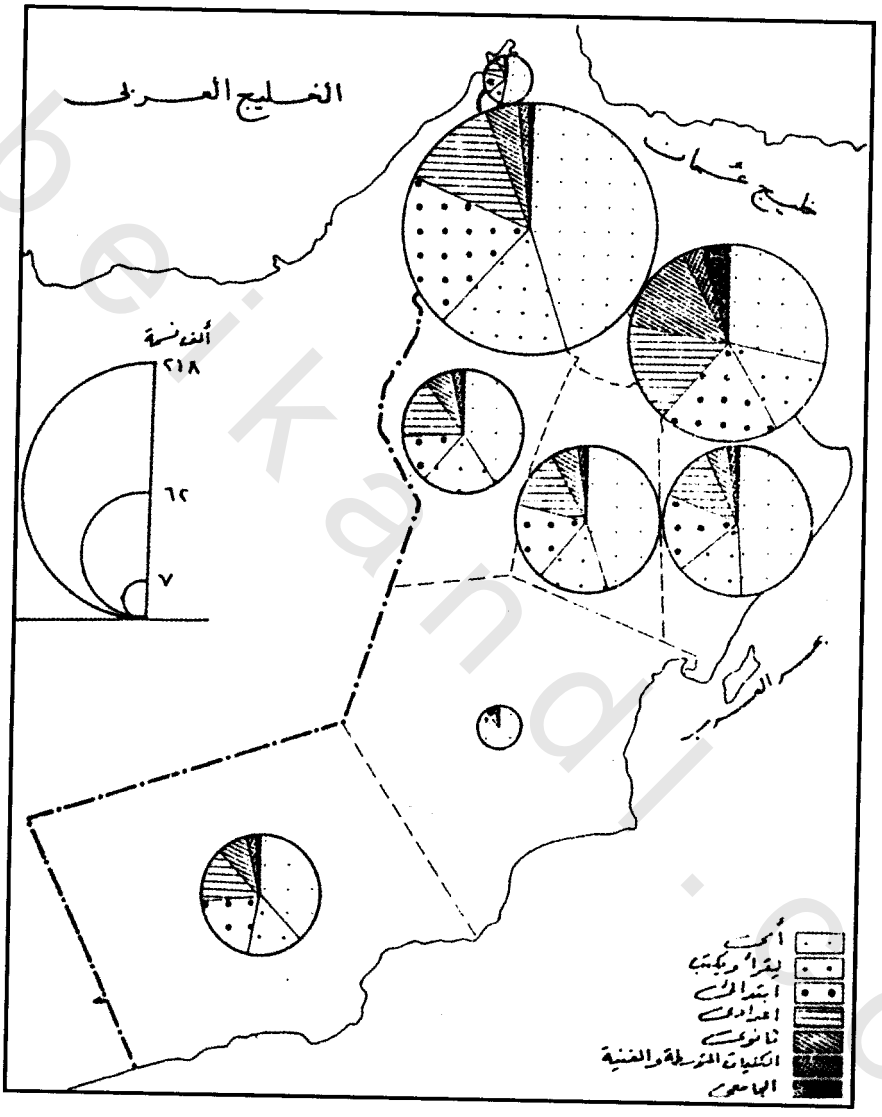

شكل رقم (١٣)

الحالة التعليمية للسكان العمانيين ١٥ سنة فأكثر

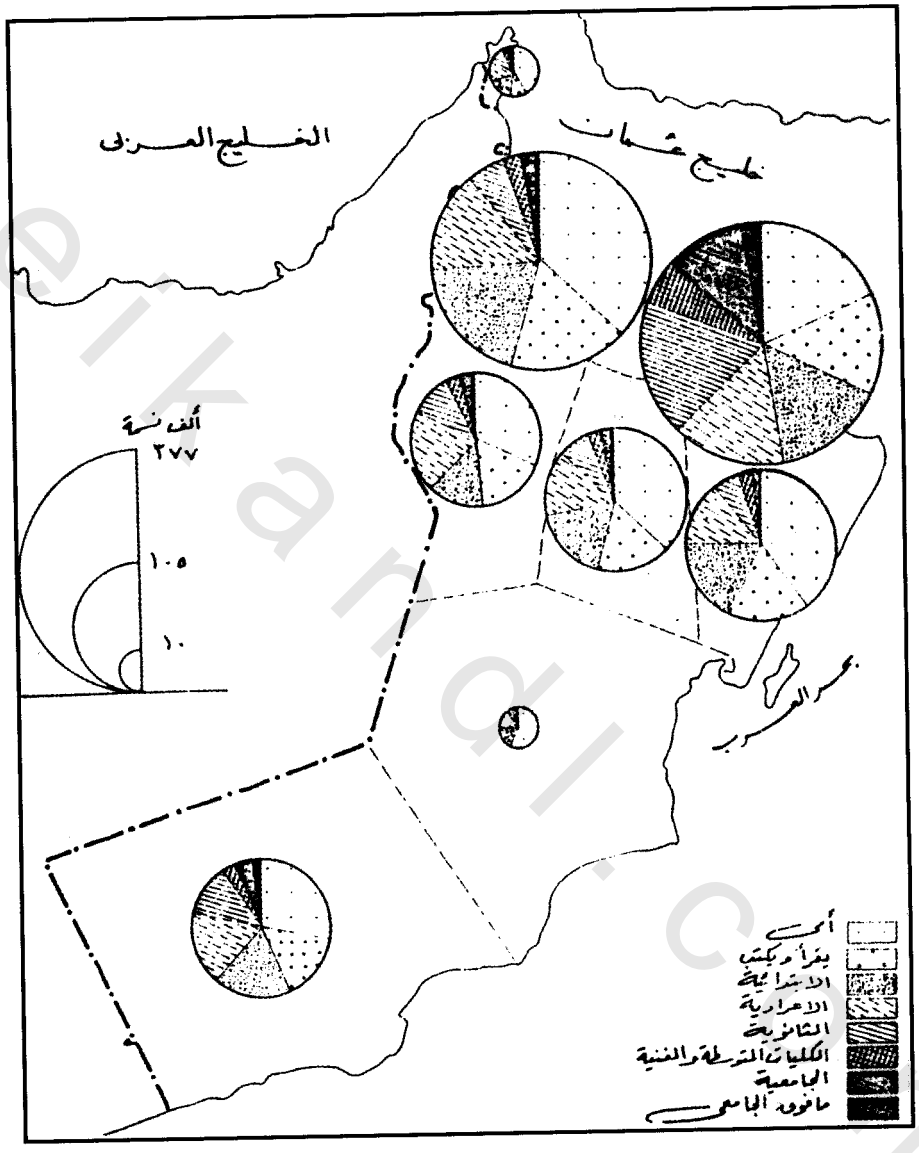

شكل رقم (١٤)

الحالة التعليمية للسكان ١٥ سنة فأكثر في مناطق السلطنة

الحالة الدينية:

تعتبر الحالة الدينية واحدة من انعكاسات ونتائج الهجرة الدولية، وتعتبر عمان من الدول القليلة التي تورد جدولاً بهذا البيان بعد سنة ١٩٨٥، ويوضح الجدول رقم (١٥) الحالة الدينية، ومن دراسته يتضح أن الوافدين يتوزعون على مختلف الديانات ، فالدين الإسلامي هو الأول للوافدين سواء لعدد الذكور أو الإناث، ويرجع ذلك للوافدين من الدول العربية وبنجلادش وباكستان والهند، ويأتي الهندوس في المرتبة الثانية للذكور (الهنود)، في حين احتلت الديانة المسيحية المرتبة الثانية للإناث البريطانيات العاملات في مجالات متعددة، كما أن هجرة الهنود انتقائية (ذكور في سن العمل) بالإضافة إلى الذكور والإناث البوذيين (الهند أيضاً، وبعض الدول الآسيوية).

أما بالنسبة للجهات المختلفة، فإن الأمر يتوقف على نوعية المهاجرين، فنسبة المسلمين في مسقط ٤٣٪ فقط أقل من النسبة العامة لارتفاع نسبة المهاجرين من الهنود، في حين ترتفع النسبة في الباطنة ومسندم لارتفاع نسبة المهاجرين من جنسيات مسلمة (راجع الهجرة)، وبصفة عامة نسبة المسلمين أعلى من المعدل العام لعمان في كل المناطق والمحافظات باستثناء مسقط.

هناك علاقة عكسية بين نسبة المسلمين والهندوس في الجهات المختلفة، فأعلى نسبة للهندوس في مسقط، وهي أعلى من المعدل العام لعمان، وهي أيضاً أعلى من المعدل العام لعمان في الداخلية والشرقية والوسطى.

ترتفع نسبة المسيحيين في مسقط حيث العمل في الإدارات والخدمات والبنوك، وهي المحافظة الوحيدة التي تسجل أعلى من المعدل العام للدولة، وتقترب منها في النسبة الوسطى.

جدول (١٥)

توزيع السكان غير العمانيين حسب المنطقة والديانة

الديانة		مسلم	مسيحي	هندوسي	بوذي	أخرى
المحافظة / المنطقة	مسقط	٤٣٪	٢١,٢٪	٣١,١٪	٢,٦٪	٢,١٪
	الباطنة	٦٧,٣٪	٦,٧٪	٢٣,٦٪	١,٣٪	٠,٩٪
	مسندم	٦٥,١٪	٩,٩٪	٢٢,٢٪	١,١٪	١,٥٪
	الظاهرة	٦٥,٩٪	٨,٤٪	٢٢,٢٪	١,٨٪	١,٧٪
	الداخلية	٥٧,١٪	٩,٤٪	٣٠,٩٪	١,٠٢٪	١,٦٪
	الشرقية	٥٨,٢٪	٩,٣٪	٢٩,٩٪	١,٤٪	١,١٪
	الوسطى	٥٢,٦٪	١٣,٨٪	٣٠,٦٪	١,١٪	١,٨٪
	ظفار	٦٠,٨٪	١١,٤٪	٢٣,٩٪	١,٧٪	٢,٢٪
	المجموع	٥٣,٥٪	١٧,٤٪	٢٧,٩٪	١,٩٪	١,٨٪

obeikandl.com

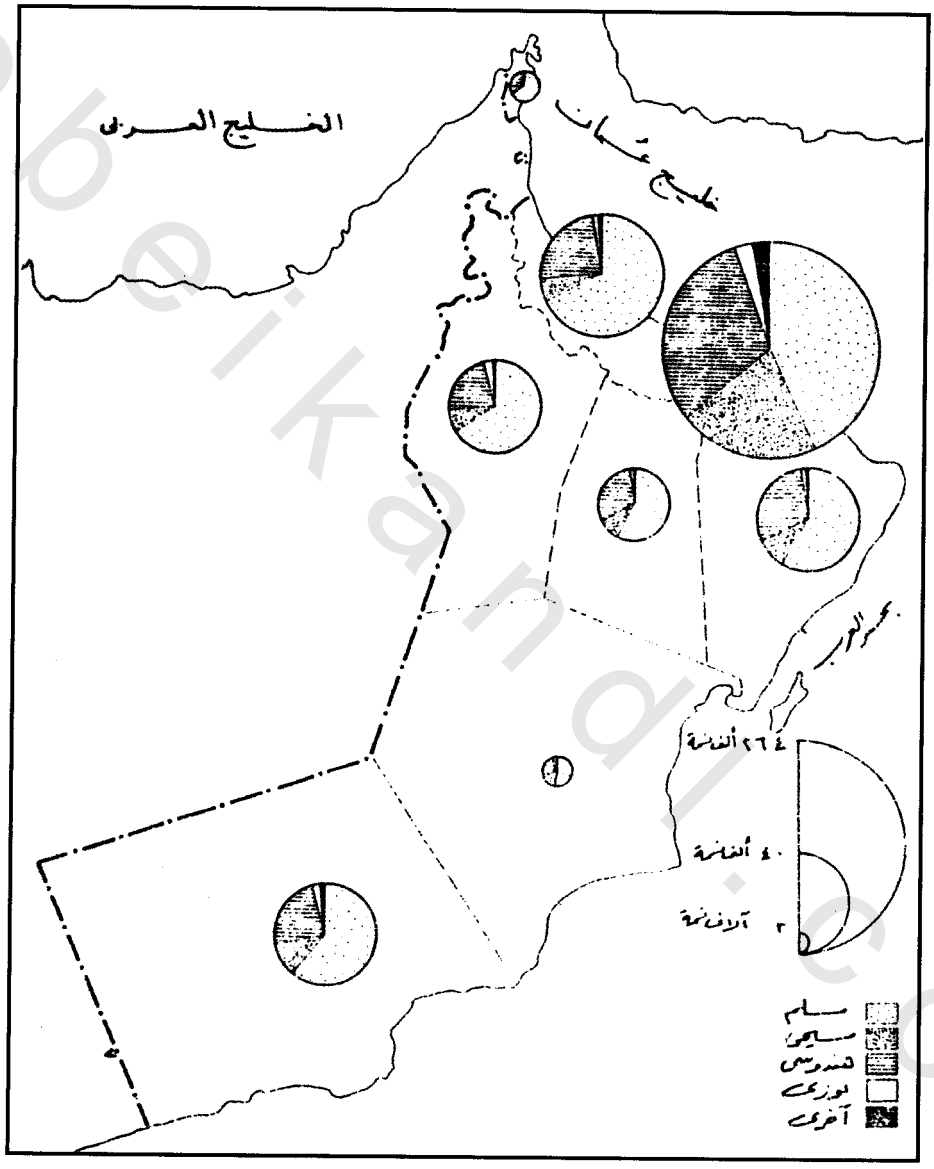

شكل رقم (١٥)

توزيع السكان غير العمانيين حسب الديانة

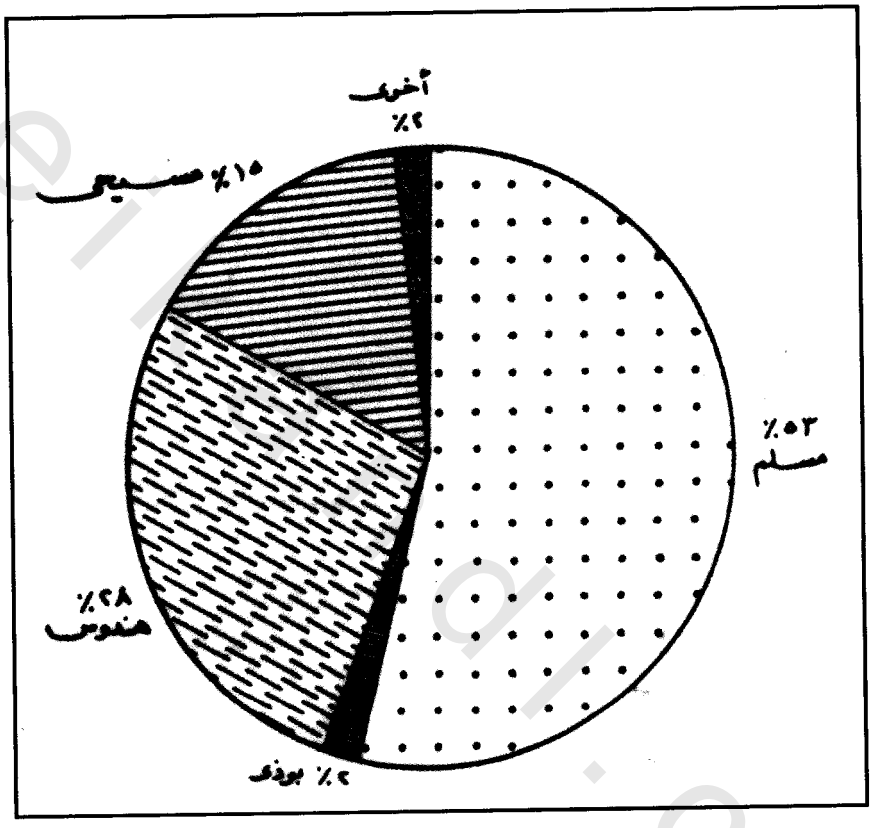

شكل رقم (١٥-٢)
التركيب الديني للسكان غير العمانيين

الخاتمة

تتميز سلطنة عمان بشخصية تاريخية وجغرافية واقتصادية مميزة، ففي فترات سابقة كونت إمبراطورية امتدت شرقاً وغرباً نظراً لاستغلال العمانيين لموقعهم الجغرافي البحري وقدراتهم الملاحية والحربية، وفي إطار تغير موازين القوى واهتمام بريطانيا بالمنطقة تغير الوضع ، وقد سبقت دراسة أهمية وأثر تكوين الممتلكات العمانية في نمو السكان والهجرة وأصولهم.

وتحتل عمان موقعاً فريداً على بحر العرب وخليج عمان ومدخل الخليج العربي تمتد بسواحل طويلة على هذه المسطحات المائية مع امتلاكها لجزر تمتد أمام سواحلها لمسافات طويلة، وقد ساعد الساحل مع عوامل موارد المياه على تركز السكان للعمل في حرفتي الزراعة والصيد.

ومن الناحية الاقتصادية فإن عمان تتميز بتنوع مصادر الدخل والاقتصاد، حيث تتوافر موارد مائية وتربة خصبة في جهات كثيرة كما في سهل الباطنة، وفي الواحات الداخلية الممتدة في عمان بالإضافة إلى خصوبة مياه عمان البحرية الأمر الذي جعلها من أهم دول الوطن العربي في صيد الأسماك، وترتبط هذه الحرفة مستقبلاً بتطور الاستغلال الاقتصادي للموارد البحرية. يضاف إلى ذلك أيضاً غطاء نباتي متناثر يمكن أن يتم عليه تطوير المراعي. بالإضافة إلى البترول الذي ساعد استغلاله على النهضة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها عمان حالياً.

ومع الإفادة من عوائد البترول في التنمية دخل عمان مرحلة جديدة من مراحلها التاريخية، ومع ذلك تختلف عمان عن بعض دول مجلس التعاون

الخليجي المجاورة، وتتشابه مع بعضها في النواحي الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية، فمن ناحية تعتبر عمان والسعودية من دول مجلس التعاون التي تمتلك تنوعاً في مواردها الاقتصادية الطبيعية بشكل واضح، وبذلك تختلف عن الإمارات وقطر والبحرين والكويت حيث مورد الاقتصاد الأساس هو البترول.

وتشترك عمان مع السعودية في الانخفاض النسبي للوافدين إلى جملة السكان في حدود ٤/١ السكان من غير المواطنين، وهذه النسب تختلف أيضاً عن بقية دول المجلس، كما أن عمان والسعودية تشتركان في أنهما أقل دول المجلس من حيث معدل النمو السكاني (أقل من ٤٪ سنوياً) في حين أن هذه النسبة تزيد على ٥٪ سنوياً في الإمارات وقطر، وتقل عن ذلك قليلاً في الكويت ، ونحو ٤٪ في البحرين.

وعمان ثانية دول مجلس التعاون من حيث المساحة بعد السعودية، ولكنها ثالثة دول المجلس من حيث السكان بعد السعودية والإمارات (٢,٣ مليون نسمة عام ١٩٩٤) وتقع في مكانة متوسطة بين دول المجلس.

وتعتبر عمان والسعودية أعلى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث معدلات المواليد والوفيات للاستقرار النسبي للمجتمع (ارتفاع نسبة المواطنين إلى جملة السكان)، إذ تزيد معدلات المواليد على ٤٠ في الألف والوفيات على ٨ في الألف، في حين تقل هذه المعدلات في بقية دول المجلس لارتفاع نسبة الوافدين من الذكور في سن العمل، وهذا التركيب النوعي والعمري يؤدي لانخفاض معدلات المواليد والوفيات في المجتمع ككل.

ورغم تركز السكان في عمان في مناطق محدودة (٢/١ السكان ٢,٥٪ من المساحة) إلا أن سكان عمان بصفة عامة ينتشرون في مساحات أكبر، والمعمور العماني يشغل مساحة أكبر من المعمور في بقية دول مجلس التعاون، ولكن أصغر من السعودية بالطبع بفعل عامل المساحة.

وخصائص السكان في عمان أقرب إلى السعودية في بعض الجوانب كالتركيب العمري والنوعي، إلا أن بعض الخصائص كنسبة الأمية وتوزيع العاملين في النشاط الاقتصادي والتركيب الديني للوافدين تختلف عن السعودية لأسباب متعددة، كما يختلف التركيب الاقتصادي والحالة التعليمية عن دول مجلس التعاون.

obeikandl.com

الهوامش:

(١) سلطنة عمان، وزارة التنمية، نتائج تعداد السكان والمساكن ، مسقط، د.ت.

2 - Lorimer, J.G. Gazetter of the Persian Gulf Oman and Central Arabia, Calcutta, 1908

وقد ترجم إلى اللغة العربية، بوريمر، دليل الخليج ، ترجمة مكتب حاكم قطر، بيروت.

3 - Townsend T., Oman: The Making of the Modern State, London, 1997/

4 - Birks K/S amd Sinclarie, The Sultanate of Oman: Economic Development, Domestic Labour Market and International Migration,. World Employment Programme Working Paper, I.L.O. Geneva, 1978.

(٥) فريد شولتز، سلطنة عمان: مقدمة جغرافية، ط١، شتوتجارت، ١٩٨٠.

(٦) حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربية، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية- جامعة قطر،١٩٨٢.

(٧) فتحي أبو عيانة ، سكان سلطنة عمان. في كتاب السكان والعمران الحضري: بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، بيروت، دار النهضة العربية ، ١٩٨٤، ص ص ١٧٨-٢٤١.

(ب) فتحي أبو عيانة، في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٢٤٠، السنة ١٠ أكتوبر١٩٨٤، ص ص ١٩٩-٢٣٩.

(٩) محمد متولي ومحمود أبو العلا، جغرافية الخليج، ج١، الكويت، دار الفلاح، ١٩٨٥.

(١٠) محمد أحمد الرويثي، الاتجاهات السكانية في شبه الجزيرة العربية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٧.

(١١) محمود أبو العلا، جغرافية إقليم عمان: سلطنة عمان، دولة الإمارات الكويت، دار الفلاح ، ١٩٨٨.

(١٢) محمد صبحي عبدالحكيم،"الأبعاد السكانية لأزمة الخليج" في ندوة عن أزمة الخليج من منظور جغرافي، الجمعية الجغرافية المصرية ٢٣،٢٤ إبريل ١٩٩١، القاهرة، ١٩٩١، ص ص ٩٣-١٠٧.

(١٣) سعود سالم العنسي، السكان وإدارة التنمية ومقوماتها في عمان، ط٢، سلطنة عمان، ١٩٩٤.

(١٤) ج ج لوريمر، دليل الخليج العربي، السم الجغرافي، مجلدات ٣، ٤، ٥، ٦، ٧.

(١٥) مسعود سالم العنسي، سبق ذكره، ص ١٠٧.

16 - Briks and Sinclaire, Op. Cit.

(١٧) سعود سالم العنسي، ص ١٤٣-١٥٤.

(١٨) فتحي أبو عيانة، السكان والعمران، ١٩٢.

(١٩) لوريمر، مرجع سبق ذكره، المجلد الخامس، ص ١٧٨٦،٢٥٢٤.

(٢٠) المرجع السابق، الصفحات نفسها.

(٢١) شولتز، سبق ذكره، ص ٥٥.

(٢٢) المرجع السابق، المكان نفسه.

(٢٣) راجع: محمود أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص ٩٤.

24 - Briks and Sinclaire, Op. Cit.

(٢٥) راجع شولتز ص ٥٥، فتحي أبو عيانه. دراسات الخليج ص ٢١١ .

obeikandl.com

(٢٦) شولتز.

(٢٧) المرجع السابق، ص ٥٥..

(٢٨) نورة محمد القاسمي. الوجود الهندي في الخليج العربي، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ١٩٩٦، ص ص ٦٢-٦٥

(٢٩) شولتز، ص ٦١..

30 - Duncan, O.D. "Some Measurement of Population Distribution" Pop. Studies Vol. II, 1957, p.122.

(٣١) شولتز، ص ٦١.

(٣٢) محمود أبو العلا ، ص ص ١١٤ - ١١٥.

(٣٣) محمد متولي ومحمود طه: أبو العلا ص ٥٣.

(٣٤) المرجع السابق، ص ١٩٨ .

(٣٥) للتعرف على تفاصيل أحجام وخصائص المدن العمانية راجع: محمد محمد زهرة، "أنماط العمران في سلطنة عمان" في كتاب عمان: دراسة مسحية شاملة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية ٢٠٠٠، ص ص ١٨٠-١٩٠.

(٣٦) جداول التعداد، الباب الثاني.